تعليقات على تحقيق السِيَر للذهبي

الأستاذ مطاع الطرابيشي

تمهيد :

صدر بدمشق ؛ عن مؤسسة الرسالة ؛ في العامين الماضيين ١٤٠١ ـ ١٤٠٢ هـ / ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ م أحد عشر جزءاً من كتاب « سير أعلام النبلاء » للذهبي ؛ بتحقيق ثلّة من الشباب النشيطين بإشراف الأستاذ شعيب الأرنؤوط ذي التجربة الواسعة في هذا المجال .

وليست هذه هي المرة الأولى التي تخرج فيها أجزاء مطبوعة من هذا السِفْر الكبير ، فقد سبق أن أخرج معهد المخطوطات العربية ، بالاشتراك مع دار المعارف بمصر ، قبل ربع قرنٍ من تاريخ هذه الطبعة ثلاثة أجزاء من مطلع الكتاب ؛ في سلسلة ذخائر العرب[1] .

وفي أثناء تصفّحي لبعض أجزاء الطبعة الجديدة عَنَّتْ لي ملاحظات شتى ، فاستحسنتُ إفراغ الملاحظات المتناثرة في أثناء بحثٍ منظّم ؛ إذ إن السِيَر كتاب قيّم يستأهل وقفةً متأنّية ، ثم إنه وثيق الصلة بتاريخ ابن عساكر حيث أعمل ، لذاك رغبتُ في أن أضمّ خبرتي إلى خبرة الإخوة

---

(١) صدرت الأجزاء الثلاثة على النحو التالي :
الجزء الأول : بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد ـ القاهرة ١٩٥٦ م .
الجزء الثاني : بتحقيق الأستاذ إبراهيم الأبياري ـ القاهرة ١٩٥٧ م .
الجزء الثالث : بتحقيق الدكتور أسعد طلس ـ القاهرة ١٩٦٢ م .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

الأفاضل ، فكان هذا البحث مُسلسلاً في ثلاث حلقات : الأولى ـ مقدمة في المنهج ، والثانية ـ حول الذهبي والسير ، والثالثة ـ ملاحظات على الطبعة الجديدة ؛ اخترتُها نموذجاتٍ لما قدّمتُ الكلام عليه في الحلقتين الأوليين .

وأسأل الله أن يهدينا إلى الطيّب من القول ، وأن ينفع بعملنا جميعاً ؛ إنه سميع مجيب[٢] .

الحلقة الأولى

[مقدّمة في المنهج]

١ ـ عرض تاريخي :

سبق إلى هذا البحث ـ منهج تحقيق المخطوطات ـ فيما علمتُ :

أ ـ نفر من العلماء والباحثين ؛ صدرتْ عنهم كتبٌ متداولة بهذا الشأن ؛ منهم : المستشرق الألماني برغستراسر ، والأستاذ عبد السلام محمد هارون ، والدكاترة : صلاح الدين المنجّد ، ونوري حمّودي القيسي ، وسامي مكي العاني .

ب ـ وآخرون كانت لهم مشاركة في هذا المجال ـ بالمقالات ، أو بالمحاضرات ، أو بمعالجة البحث في مقدّمات بعض الكتب ، أو في فصولٍ منها ـ منهم الأساتذة والدكاترة :

---

(٢) يطيب لي بهذه المناسبة أن أذكر بالجميل الأخ الأستاذ محمد مطيع الحافظ ؛ فقد تكرّم فأعارني ـ من خاصة كتبه ـ كتباً ومحاضراتٍ قيمة أفدتُ منها في هذا البحث ؛ فله الشكر الجزيل .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

إبراهيم بيومي مدكور ، ومحمود محمد شاكر ، ومحمد مندور ، ومصطفى جواد ، وشوقي ضيف ، وبنت الشاطئ ، وفرانز روزنثال ، وشكري فيصل ، وأحمد مطلوب ، وحسين علي محفوظ ، ونوري حمودي القيسي ، وهلال ناجي ، وبشار عوّاد معروف ، ومحمد حمدي البكري ، وسليمان قطاية ، وأحمد سعيدان .

ج ـ ولا بّد أيضاً من الإشارة إلىْ البيان الصادر عن (لجنة وضع مشروع أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه) التي اجتمعتْ في بغداد ـ بدعوةٍ من معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ؛ بالتعاون مع وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية ـ في المدة الواقعة بين ٢٠ ـ ٢٩ / ٥ / ١٩٨٠ م وإلى المحاضرات القيّمة التي أُلقيتْ في الدورة التدريبية الخامسة لمبعوثي الدول العربية لدراسة شؤون المخطوطات ـ والتي انعقدت كذلك في بغداد من ٥ / ٤ / ١٩٨٠ حتى ٣ / ٧ /١٩٨٠ م ـ فشارك فيهما فريق من الأساتذة والدكاترة المذكورين آنفاً[٣] .

د ـ وإن بحثي في هذه المقدمة مقصورٌ على جوانب من منهج التحقيق ؛ دون استيعاب المنهج بكامله . كما أنه يدور في الوقت نفسه حول كتبٍ بأعيانها ؛ تقع في زمرة الكتب التاريخية الحديثية ؛ وبخاصةٍ في علم الرجال وفنّ التراجم .

---

(٣) صدرت محاضرات الدورة التدريبية الخامسة مطبوعةً على الآلة الكاتبة وبالتصوير . وانظر بخاصةٍ محاضرة الدكتور أحمد مطلوب (ص : ٤ ـ ٧) ففيها عرض تاريخي مفصّل . وكذلك مقدمة الدكتور محمد حمدي البكري لمحاضرات برغستراسر في (أصول نقد النصوص ونشر الكتب) ص : ١١ ـ ١٣ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

٢ ـ التحقيق في اللغة والاصطلاح :

قال الزمخشري في أساس البلاغة :

« حَقَقْتُ الأمرَ وأحققتهُ : كنتُ على يقينٍ منه . وحَقَقْتُ الخبرَ فأنا أحُقُّه : وقفتُ على حقيقته . ويقول الرجل لأصحابه إذا بلغهم خبرٌ فلم يستيقنوهُ : أنا أحُقُّ لكم هذا الخبرَ ، أي أعلمه لكم وأعرف حقيقته » .

وعلى ذلك فالتحقيق في اللغة هو العلم بالشيء ، ومعرفةُ حقيقته على وجه اليقين ، ومن هنا أشفقَ نفرٌ من أفاضل المشتغلين بنشر التراث من التعبير بهذا اللفظ عن أعمالهم في نقد النصوص ونشرها ، فأشار بعضهم بكلمة « صحّحه » ، وآثر آخرون « قرأه » أو « عارضه بأصوله » أو « اعتنى به » ، من أمثال هذه العبارات التي تتصف بروح العلم والاقتصاد في الدعوى . على أن لفظ « التحقيق » قد شاع استعماله اليوم ؛ حتى غدا مصطلحاً لعمل العاملين في هذا المجال ؛ من غير التزامٍ بمدلوله الأصلي في كثير من الأحيان .

٣ ـ منطلقات التحقيق :

إن الجهود التي تُبْذَل في تحقيق التراث تحمل أعباء إيصال الماضي إلى الحاضر ؛ بل والاستشراف للمستقبل ؛ لأن المستقبل الذي نريد بناءه لأمتنا لا يُمكن أن ينفصم عن الماضي ، وإذن فالتراث لا يمثّل رجعةً إلى الوراء كما قد يتوهّم المتوهّمون ، وإنما هو قوة دفعٍ إلى الأمام ؛ ليست النظرة إلى الوراء فيه إلا لإحكام النظرة إلى الأمام . ومن هنا كانت المنطلقات الأساسية لعمل التحقيق أن يُصبح التراث موصولاً بالمعاصرة ، قادراً على النموّ بها ، هادياً إلى الصراط السويّ في التقدّم نحو المستقبل[٤] .

(٤) انظر تقرير لجنة وضع مشروع أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه (ص ٤) .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

٤ ـ غاية التحقيق :

قد يتساءل المرء عن غاية التحقيق إلى أين تنتهي ؟ وما الحدود التي عندها تقف خطوات الناشر في تحقيق النص ونقده ؟ وبعبارة أخرى : هل غاية المحقق أداء النص كما وضعه مؤلفه ؟ أو أن وراء هذه الغاية غايةً أبعد اقتضاها تصحيح النصّ وتوضيحه ؛ بحيث يبدو العمل فيها ضرباً من التجاوز على المؤلف ، أو لوناً من المشاركة له في عمله ؟

لا مراء في أن أداء النص كما وضعه مؤلفه مطلب أساسي للتحقيق بعامة ، وهو أمرٌ مُتَّفَقٌ عليه ، صرَّح به الباحثون في هذا الفن والعاملون فيه[٥] . بل قد يكون المطلبَ الوحيدَ حين يكون النصّ المحقَّق أصلاً أو مرجعاً في بابته ؛ كالأمّهات في الدواوين الحديثية والمعجمات اللغوية .

غير أنه لا يبدو وحيداً دائماً ، وبخاصة حين يتعلّق الأمر بمقاصد أخرى للتحقيق مُتَّفَقٍ عليها كذلك ؛ منها : تقديم النص صحيحاً مطابقاً للأصول العلمية ، ومنها : توضيح النصّ وضبطه[٦] ، وهو ما سنعالجه في الفقرات التالية .

٥ ـ إصلاح غلط المؤلف :

إن عمل أيٍّ من المؤلفين لا يخلو من أن يخالطه بعض الوهم أو السهو[٧] ، ومن واجب المحقّق التنبُّه إلى أغلاط المؤلف والتنبيه إليها .

---

(٥) انظر : تحقيق النصوص ونشرها ؛ للأستاذ عبد السلام هارون (الطبعة الأولى) ص ٣٨ . وقواعد تحقيق المخطوطات ؛ للدكتور صلاح الدين المنجد (الطبعة الخامسة) ص ١٥ و ١٩ و ٢٤ . ومحاضرة الدكتور أحمد مطلوب في الدورة التدريبية الخامسة لمبعوثي الدول العربية لدراسة شؤون المخطوطات (بغداد ، في ١٩٨٠/٤/٥ م) ص١ .

(٦) من تقرير لجنة وضع مشروع أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه (بغداد ، في ٢٠ ـ ١٩٨٠/٥/٢٩ م) ص ٦ .

(٧) وبناء على ذلك لا يصح ربط الصحة والسلامة بنص المؤلف دائماً ؛ كما قد توحي به عبارات بعض الفضلاء المذكورين آنفاً .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

لكنّ الإشكال في هذا السؤال : هل يجوز للمحقّق تغيير النصّ المغلوط أو لا ؟ الحقُّ أن المسألة خلافية قديمة ؛ أثارها المُحدّثون فلم ينتهوا فيها إلى رأيٍ جامع ، لكنهم مع ذلك ذكروا قواعد دقيقة في هذا الباب ، سأعرضها من خلال البحث :

أ ـ قال القاضي عياض :

« الذي استمرّ عليه عملُ أكثر الأشياخ نقلُ الرواية كما وصلتْ إليهم وسمعوها ، ولا يُغيّرونها في كتبهم ، حتى أطردوا ذلك في كلماتٍ من القرآن استمرت الرواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة المُجْمَع عليها ، ولم يجئ في الشاذّ من ذلك في الموطّأ والصحيحين وغيرها ، حمايةً للباب . لكنّ أهل المعرفة منهم يُنبهّون على خطئها عند السماع والقراءة ، وفي حواشي الكتب ، ويقرؤون ما في الأصول على ما بلغهم . ومنهم مَن يجسرُ على الإصلاح ... وحمايةُ باب الإصلاح والتغيير أولى ؛ لئلا يجسر على ذلك مَن لا يُحسن ويتسلّط عليه مَن لا يعلم . »[٨]

ب ـ وقال ابن الصلاح :

« إذا وقع في روايته لحنٌ أو تحريف فقد اختلفوا : فمنهم مَن كان يرى أنه يرويه على الخطأ كما سمعه ، وذهب إلى ذلك من التابعين : محمد بن سيرين ، وأبو معمر عبد الله بن سَخْبَرة ؛ وهذا غلوّ في مذهب اتباع اللفظ ، والمنع من الرواية بالمعنى . ومنهم مَن

(٨) الإلماع ١٨٥ ـ ١٨٦ ، وعنه ابن الصلاح في المقدمة (ط دمشق) ١٠٧ ، وابن كثير في الباعث الحثيث (ط الثانية) ١٤٥ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

رأى تغييره وإصلاحه وروايته على الصواب ، روينا ذلك عن : الأوزاعي ، وابن المبارك ، وغيرهما ، وهو مذهب المحصّلين والعلماء من المحدّثين ... وأما إصلاح ذلك وتغييره في كتابه وأصله فالصواب تركه ، وتقريرُ ما وقع في الأصل على ما هو عليه ، مع التضبيب عليه وبيان الصواب خارجاً في الحاشية ، فإن ذلك أجمع للمصلحة وأنفى للمفسدة . »[٩]

ج ـ قلت : ويتبين مما سلف أن المحدّثين قد فرّقوا في إصلاح الغلط ما بين تصحيح الرواية في أثناء القراءة والسماع وبين تغيير متون الكتب ، وأنهم حين تسامحوا في الجانب الشفهي تشدّدوا في الآخر الكتابيْ ؛ حذراً من خطر التلاعب بالمتون بدعوى إصلاح الغلط .

إذن هل انتهى البحث بسدّ باب التغيير وانتهى الأمر ؟ الجواب : إن البحث لَما ينتهِ ، فإنّ في الإصلاح مُتَّسعاً من القول ؛ لكنّ مسالكه لطيفة بل حَرِجَةٌ أحياناً ؛ وسيأتي بيانها .

د ـ لا بدّ قبل الإصلاح بتغيير النصّ المغلوط من انتفاء الشبهة وظهور الخطأ واضحاً كالشمس ، ومن خير ما يُستشهد به في هذا المجال قول ابن الصلاح في المقدّمة[١٠] :

« وكثيراً ما نرى ما يتوهمه كثير من أهل العلم خطأً ـ وربما غيّروه صواباً ـ ذا وجهٍ صحيح وإنْ خفيَ واستُغْرِب ؛ لاسيّما فيما يعدّونه خطأً من جهة العربية ، وذلك لكثرة لغات العرب وتشعّبها »

(٩) مقدمة ابن الصلاح (ط. دمشق) ص ١٠٨ .

(١٠) مقدمة ابن الصلاح (ط. دمشق) ١٠٨ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

قلتُ : ويلحق بذلك ما قد يبدو غلطاً في رسم بعض الآيات من القرآن الكريم ، وعند التحقيق يتبيّن أن لها وجوهاً في علم القراءات ، أو أن المؤلف أوردها نصاً لقراءةٍ شاذة . وكذلك أنواع أخرى من الأخطاء لا ينفرد بها مؤلفٌ بعينه ، وإنما تمثّل ظاهرة مشتركة لدى مجموعة من المؤلفين ؛ والمثالُ على ذلك ما عُرف باسم « لغة المحدّثين » ؛ قال أبو عُبيد[١١] :

« لأهل الحديث لغة ، ولأهل العربية لغة . ولغةُ أهل العربية أَقْيَسُ ، ولا تجدُ بُدّاً من اتباع لغة أهل الحديث من أجل السماع »

هـ ـ ثم إنه يجب التفريق في إصلاح الخطأ ما بين اختيار المؤلف وسهوه ، فقد يكون إثبات الرواية بخطئها من اختيار المؤلف ؛ وهو المنهج الذي سار عليه جمهرة المحدّثين كما مرّ آنفاً . وقد ظهر أن ابن عساكر كان من أنصار هذا المنهج ؛ إذ ينقل في التاريخ ما في أصوله بخطئه ، ويكتفي أحياناً برسم « ضبّة » فوق الخطأ ، وأحياناً يُرفقها ببيان الصواب بعد انتهاء الخبر . فهذا ما يفرض على المحقق متابعته في منهجه ، وترك الخطأ مع التنبيه إلى الصواب في الحاشية .

و ـ ثم يجب التفريق أيضاً ما بين كون المؤلف مُنشئاً للنصّ من ذات نفسه أو راوياً له عن غيره . فإذا كان النصّ المحقَّق شعراً بخط الشاعر نفسه ، أو نثراً فنّياً من صنع الكاتب نفسه ، ففي هذه الحالة يجب إثبات غلط الشاعر أو الأديب كما هو ولو كان سهواً منه أولحناً أو

(١١) الكفاية للخطيب البغدادي ٢٨٠ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

وهماً ، لأن الأمانة العلمية تقتضي إبراز الآثار الفنية كما خرجتْ من أيدي صانعيها : بأفكارها وألفاظها ورسمها ؛ فالنقاد والدارسون بحاجةٍ إلى الاطلاع على الخطأ والصواب معاً في تلك الأعمال .

ز ـ وقد يتساءل المرء بعد هذا : ماالذي بقي بعد كل هذه القيود لإباحة التغيير ؟ الحقّ أن ماسبق ذكرُه كافٍ لإقناعنا بأن ترك الخطأ في المتن على حاله ؛ مع التنبيه إليه في الحاشية ؛ أيسرُ كلفةً من احتمال تبعات تغييره . لكنّ التغيير مع ذلك قد يبدو مُتعيّناً في بعض الأحيان ، وقد يبدو سهلاً ميسوراً أحياناً أخرى .

ح ـ يجب التغيير حين يقع الغلط في رسم الآيات القرآنية الكريمة . وإذا كان فريقٌ من علماء السلف قد ارتضوا ترك بعض الخطأ في كلماتٍ من القرآن فذلك لأسبابٍ لم تعد مُقنعة ، ولابدّ من وضع الشواهد القرآنية في نصابها الصحيح .

ط ـ وقد يُصبح التغيير سهلاً ميسوراً حين يجد المحقّق نظائر للنصّ المغلوط الذي يُعالجه قد وردتْ على الصواب في الكتاب نفسه أو خارجه ؛ فذلك أدعى إلى اطمئنان المحقّق وثقته بتصحيحه ؛ قال القاضي عياض[١٢] :

« وأحسنُ مايُعْتَمَدُ عليهْ في الإصلاح أن تَرِدَ تلك اللفظة المُغيَّرة صواباً في أحاديث أخرى ، فإنّ ذاكرها على الصواب في الحديث أمنَ أن يقول عن النبي ﷺ مالم يقل »

قلتُ : وقد وقع لي شيء من ذلك في تاريخ ابن عساكر ؛ إذ وجدته يُعيد الخبر الواحد أحياناً ـ بإسناده ومتنه ـ في أكثر من موضع ، فأفدتُ من المقارنة تصحيحاً لبعض الأسانيد وبعض المتون .

(١٢) الإلماع ١٨٧ ، وعنه ابن الصلاح في المقدمة (ط دمشق) ١٠٩ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

ي ـ ومما يمهّد السبيل إلى تصحيح النص ، بل قد يدفع إليه ، أن يكون المؤلف راوياً للمتون أو مُلخّصاً للأسفار ، فيقع الخطأ في بعض نقله ، والوهمُ في بعض تلخيصه ، على حين يكون الصواب ثابتاً في المصدر المنقول منه ، أو واضحاً في الكتاب الملخَّص . وقد رأيتُ شيئاً من ذلك في تاريخ ابن عساكر ، ثم في ملخّصه بخط ابن منظور ، إذ وهم مرةً ـ بسبب السرعة في القراءة كما يبدو ـ فاختلطت عليه تعليقات ابن عساكر بالنصوص المنقولة[١٣] . وهذه الأخطاء لا تخلو منها الكتب التاريخية بعامة ، وهي في الموسوعات الكبيرة أكثر ظهوراً بسبب ضخامة الكتاب والسرعة في تأليفه .

فمن الأمانة العلمية هنا أن تُرَدَّ العبارة إلى حاقّ رسمها وفقاً لما في الأصل ، على أن توضع بين حاصرتين ؛ تمييزاً لها من

---

(١٣) في المجلدة الأولى من تاريخ دمشق (ص ٢٠١/س٤ وما بعده) : عن أبي هريرة ـ في قول الله تبارك وتعالى ﴿ إلى ربوةٍ ذات قَرارٍ ومَعين ﴾ ـ قال : هي الرملة من فلسطين . ثم عقّبَ ابن عساكر على الحديث بقوله : وقيل إنها بيت المقدس ؛ وساق خبراً في ذلك عن قتادة . وقيل إنها الإسكندرية ؛ وساق خبراً عن زيد بن أسلم . وقيل إنها مصر ؛ وساق خبراً عن وهب بن منبّه . وقيل إنها الكوفة ؛ وساق خبراً عن محمد بن مسلم .

وفي الجزء الأول من مختصر ابن منظور (ل٢٢/ب ، السطر الثاني) : قال أبو هريرة : ﴿ ربوة ذات قَرارٍ ومَعين ﴾ هي الرملة من فلسطين ، وقيل إنها بيت المقدس . وقال قتادة : وقيل إنها الإسكندرية . وعن زيد بن أسلم ؛ وقيل إنها مصر . وعن وهب بن منبّه ؛ وقيل إنها الكوفة .

وكذلك يتبيّن كيف انقلبت الأخبار في مختصر ابن منظور ؛ إذ ظنّ « وقيل .. » في كل مرة أنها من كلام صاحب الحديث ، وفاتَه أنها من كلام ابن عساكر يمهّد به للرواية التالية .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

سائر كلام المصنِّف ؛ مع التنبيه إلى ما كان من خطئه في الحاشية .

وقد كان هذا اختيار علماء السلف كما يظهر في أحوالٍ قريبةٍ مما ذكرنا ؛ فقد نقل ابنُ الصلاح في المقدّمة[١٤] عن الخطيب البغدادي أنه « روى عن أبي عُمر بن مهدي ، عن القاضي المحاملي بإسناده ، عن عروة ، عن عَمْرة بنت عبد الرحمن ، تعني عن عائشة ، أنها قالت : كان رسول الله ﷺ يُدني إليّ رأسه فأُرَجِّلهُ .

قال الخطيب : كان في أصل ابن مهدي « عن عَمْرة أنها قالت : كان رسول الله ﷺ يُدني إليّ رأسه » فألحقنا فيه ذكر عائشة إذ لم يكن منه بدّ ، وعلمنا أن المحاملي كذلك رواه ، وإنما سقط من كتاب شيخنا أبي عُمر . وقلنا فيه : « تعني عن عائشة » رضي الله عنها ، لأجل أن ابن مهدي لم يقل لنا ذلك . وهكذا رأيتُ غير واحدٍ من شيوخنا يفعل في مثل هذا » .

قلت : وكلمة « يعني » في عُرف المحدّثين قديماً بمنزلة وضع الزيادة بين حاصرتين في عُرفنا اليوم .

يا ـ ويلحق في الحكم بالإصلاح كلّ أنواع السهو الظاهر من المؤلّف ؛ كإسقاط حرف أو كلمة أو جملةٍ أحياناً ، والعكس من ذلك كتكرار حرف جرّ مثلاً ، أو إعادة كلمة أو جملةٍ ؛ فهذا كلّه مما يجب تقويمه بحذف المكرّر أو بزيادة الناقص ووضعه ما بين حاصرتين لتمييزه ، مع التنبيه في الحاشية إلى ما كان في الأصل .

---

(١٤) مقدمة ابن الصلاح (طـ دمشق) ١١٠ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

يب ـ إصلاح اللحن الفاحش : سبق أن أشرنا إلى ما يسمّى « لغة المحدّثين »[١٥] وما يعتورها من الخطأ أحياناً بسبب الالتزام بالرواية عن الأشياخ كما وردتْ ؛ وفيهم مَن كان يلحن حتى قال الإمام أبو عبد الرحمن النَّسائي[١٦] : « لا يُعاب اللحنُ على المحدّثين »

وقد كان بعض المتشدّدين من أهل الحديث يرى الالتزام بالرواية مع اللحن ؛ رُوي عن أبي مَعْمَر أنه قال[١٧] : « إني لأسمع الحديث لحناً فألحنُ اتباعاً لما سمعتُ » . لكنّ الكثرة الكاثرة من المحدّثين ارتأتْ غير ذلك ؛ ذكر ابنُ عبد البَرّ عن علي بن الحسن أنه قال[١٨] : « قلتُ لابن المبارك : يكون في الحديث لحنٌ أُقَوِّمُه ؟ قال : نعم ، لأن القوم لم يكونوا يلحنون ، اللحن منّا » . ويبدو أن القول الفصل في هذه المسألة جاء على لسان الإمام النَّسائي إذ سُئل عن اللحن في الحديث فقال[١٩] : « إنْ كان شيئاً تقوله العرب ـ وإنْ كان في غير لغة قريش ـ فلا يُغيِّر ؛ لأن النبي ﷺ كان يُكلّم الناس بلسانهم . وإنْ كان مالا يوجد في كلام العرب فرسول الله ﷺ لا يلحن » . أما الإمام أحمد فكان يُصلح اللحن الفاحش فحسب ؛ قال عبد الله بن أحمد بن حنبل[٢٠] : « كان إذا مرَّ بأبي لحنٌ فاحشٌ غيّره ، وإذا كان لحناً سهلاً تركه ، وقال : كذا قال الشيخ »

(١٥) انظر مامضى : ص ٢٨٤ .

(١٦) كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي (ط الهند) : ص٣٥ ، وعنه الخطيب البغدادي في الكفاية ٢٨٦ .

(١٧) جامع بيان العلم (ط السلفية) : ج١/ص٩٨ .

(١٨) المصدر السابق : ج١/٩٧ .

(١٩) الإلماع للقاضي عياض : ١٨٣ .

(٢٠) الكفاية للخطيب البغدادي : ٢٨٧ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

قلت : وكثيراً ما نلحظ في الكتب الحديثية والتاريخية ظاهرة الخطأ في المرفوعات والمنصوبات تتردد باستمرار ، وكذا الخطأ في رواية الشعر بما يُفسد وزنه ، كما ورد في تاريخ ابن عساكر نقلاً عن سنن البيهقي[٢١] ، في رواية رجز عبد الله بن رواحة بهذا الشكل :

نحن قاتلناكم على تأويله
كما قاتلناكم على تنزيله

والصواب : « قتلناكم » في المرتين . فمن المستحسن ـ بناء على ما سبق ـ تنقية الكتب المحقّقة من شوائب اللحن ، وبخاصة هذه الأخطاء ، ولا مانع من الإشارة إلى ذلك في الحواشي .

يج ـ وقد يكتفي بعض المؤلفين ـ في الكتب التاريخية والملخّصات ـ برسم كلمة أو عبارة مبهمة ؛ كما وردتْ في المصدر المنقول منه أو في الكتاب الملخّص ؛ يرسمونها رسماً غير مُبين . وقد صادفتُ شيئاً من ذلك في تاريخ ابن عساكر وسِيَر الذهبي ؛ بالمقارنة بينهما وبين مصادرهما . كما رأيتُ ذلك أيضاً في مختصر ابن منظور لتاريخ ابن عساكر ؛ إذ كان لايكتفي أحياناً بترك النقط ، بل ربما رسم الكلمة المبهمة رسماً ناقصاً ، وقد يترك مكانها بياضاً .

ففي هذه الحالة نشعر وكأن المؤلف ـ بدافع العجلة لإنجاز كتابٍ ضخم ـ ألقى عن كاهله عبء تحقيق النصّ وإصلاحه ، فترك ذلك لمن بعده . وهذا ما يوجب على المحقّق أن يستدرك ما أخَلَّ

(٢١) انظر تاريخ ابن عساكر (ط. المجمع بدمشق) : جزء « عبد الله بن جابر ـ عبد الله بن زيد » ص٣٢٨/س١٧ ، وسنن البيهقي ١٠/٢٢٨ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

به المؤلف ؛ وذلك بملاحقة النصّ في المصدر الأصليّ ، أو بمتابعة البحث في المصادر الأخرى ؛ للوصول إلى الوجه الصحيح ، وإثباته في محلّه بحيث تنتظم العبارة وتعود إلى حاقّ رسمها .

يد ـ وليس أجمل من أن نختم هذا الباب بكلمة الحافظ ابن عساكر ؛ في مقدمته لتاريخه الكبير ؛ قال[٢٢] :

« فَمَنْ وقفَ فيه على تقصيرٍ أو خلل ، أو عثر فيه على تغييرٍ أو زَلَل ، فليعذر أخاه في ذلك مُتطوّلاً ، ولْيُصلحْ منه ما يحتاج إلى إصلاحٍ مُتفضّلاً ، فالتقصير من الأوصاف البشرية ، وليست الإحاطة بالعلم إلا لبارئ البريّة »

هذه الوصية الطيّبة من أبي القاسم بن عساكر ، وما اشتملتْ عليه من الإذن بالإصلاح أو الدعوة إليه ، يصح اعتبارها مثالاً يُحتذى في الباب كلّه ؛ إذ جعلت الأمانة في نشر العلم حظاً مشتركاً بين المصنّف والمحقّق . فمن شاء أن يحمل الأمانة فليحتملْ مشقاتها أولاً ، ثم ليحتملْ تبعاتها آخراً ، نسألُ الله أن يجعلنا من الذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون .

٦ ـ شرح النصّ المحقّق :

لابدّ أولاً من استبعاد الرأي القائل : « إن الغاية من تحقيق الكتاب هي تقديم نصّ صحيح ، ولذلك يجب أن يُعنى باختلاف روايات النُسخ ، وأن يُثبت ماصحّ منها ، وأن يوجز في التعليق كيلا يُثقل النص بتعليقاتٍ طوال »[٢٣]

(٢٢) تاريخ مدينة دمشق ـ المجلدة الأولى : ص٥ .

(٢٣) تاريخ مدينة دمشق ـ المجلدة الأولى : المقدّمة (ص٤٨) .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

فالنص الصحيح قد لا يبدو صحيحاً من غير توضيح ، والخشية من إثقال النص لا معنى لها حين تكون ذريعةً للتهرّب من مواجهة المشكلات ، والاحتجاج بأن الكتاب واسع لا يحتاج إلى زيادة سعة[٢٤] مردود أيضاً بعمل شيخَيْ المحققين العرب في عصرنا الأستاذ أحمد محمد شاكر رحمه الله وأخيه الأستاذ محمود محمد شاكر مدّ الله في عمره ، في تفسير الطبري ومسند أحمد ، وهما ما هما . ولا مراء في أن إخراج النص مجرّداً من التعليقات والشروح لم يعد أمراً مقبولاً بعد ما ظهر خطؤه ، وأقرّتْ نُخبة المحققين اليوم أن « توضيح النص وضبطه » من المقاصد الأساسية للتحقيق[٢٥] .

ولا أودّ أن أكرّر هنا ما ذكره المعنيّون بشؤون التحقيق تحت عنوان « التعليق على النص » فلذلك مكانُه من البحث[٢٦] . إنما الغرضُ الحديث عن « شرح النصّ » في قواعد التحقيق وجهود المحقّقين .

قد يبدو العمل في شرح النص لأول وهلة تجاوزاً لواجبات المحقّق أو ضرباً من المشاركة للمؤلف في عمله ، لكنّه عند إمعان النظر امتداد للتحقيق وتتمة له ؛ وهذا البيان :

أ ـ قال عبد السلام هارون في أثناء الحديث عن التعليق على النصّ :[٢٧]

« ويقتضي التعليق أيضاً التعريف بالأعلام الغامضة أو المشتبهة ،

(٢٤) من مقدّمة المجلدة الأولى (ص٤٩) .

(٢٥) انظر مقدمة الدكتور شكري فيصل لخريدة القصر (قسم شعراء الشام ـ الجزء الثالث) : ص٢٠ ـ ٢٦ ، ثم انظر تقرير لجنة وضع مشروع أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه (إصدار وزارة الثقافة والإعلام ـ بغداد ٢٠ ـ ١٩٨٠/٥/٢٩ م) : ص٦ .

(٢٦) انظر فقرة « الحواشي والتعليقات » ص ٣٢٦ .

(٢٧) تحقيق النصوص ونشرها (الطبعة الأولى) : ص٦٤ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

وكذلك بالبلدان التي تحتاج إلى تحقيقٍ لفظي أو بلداني . ويقتضي أيضاً توضيح الإشارات التاريخية والأدبية والدينية وغيرها »

قلت : وهذه ألوان من الشروح ؛ لاريب في ذلك .

ب ـ أما أستاذنا الدكتور شكري فيصل فقد كان ظاهر الميل إلى هذا الأمر حين قال[٢٨] :

« فمن الخير إذن أن يتولّى محققو النصوص بالذات عمليات الشروح الأولى لها ، لكي تصبح جاهزةً للبحث الأدبي الصرف ؛ أو للبحث التاريخي الصرف ، أولهما معاً » . فأوضح بصريح العبارة أن هذه الشروح من مكمّلات العمل في نشر النصوص .

ج ـ ثم جاءت لجنة وضع مشروع أُسس تحقيق التراث ، فأقرّتْ ـ في باب التعليق على النصّ ـ أن على المحقق[٢٩] : « تعليل القراءة عند الترجيح ، وأن يُعرّف من الأعلام والمواضع وما في حكمها ما يحتاج إلى تعريف ، وأن يُعلّق على الحديث بما يُفيد إظهار درجته وتحديد مرتبته »

د ـ أما برغستراسر فقد تحدّث عن حواشي الشعر بخاصة ؛ فقال[٣٠] :

« واختلف العلماء في لزوم نشر حواشي الشعر . فمنهم مَن ذهب إلى أنه لا فائدة من ذلك ؛ لأن أكثرها معروف . ومنهم مَن ذهب إلى غير ذلك ، حتى إن بعضهم لم يكتفِ بما وجده من الحواشي ، بل

(٢٨) مقدمة الخريدة (قسم شعراء الشام ـ الجزء الثالث) : ص٢٥ « بتصرف يسير » .

(٢٩) قرارات اللجنة : ص١٢ ـ ١٣ « باختصار » .

(٣٠) محاضرات برغستراسر : ص١١١ ـ ١١٢ « باختصار » .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

استعان بكتب النحو واللغة والأدب ، فجمع كلّ ما وجده فيها من شرح الأبيات أو عباراتها . وهذه الطريقة محمودة .. إلا أن حجم الكتاب يصير كبيراً ، والأحسن اختيار ماله قيمة من الهوامش »

قلت : أوَ ليس كلّ ما سلف ذكره : من تعليل القراءة ، وتعريف المبهم ، وتوضيح الإشارة ، وتخريج الحديث ، وإثبات شرح الشعر ، شرحاً للنصوص ؟ هذا من الجانب النظري ، أما من الجانب العملي فإننا ننظر في أعمال أئمّة المحقّقين اليوم فنجد أن الشرح في أعمالهم قرين التحقيق ، حتى لقد اقتصر أحمد محمد شاكر رحمه الله على تسمية عمله في مسند أحمد بن حنبل شرحاً .

وكذلك نرى أن شرح النصوص من تمام عمل المحقّق ، وهو بحكم مُعاناته للنص وإلفه لمادّة الكتاب أجدر الناس بشرح ما استغلق من عبارته وإيضاح ما غمض من معانيه ، لكنه مع ذلك ليس أمراً مطلقاً ، وإنما هو رهن شروط تحدّد خصائصه :

إنه منوط قبل كل شيء بتمكّن المحقّق في علمه وأصالته في عمله ، فليس كلُّ الشُّراح بمستوى واحد من الكفاية والخبرة ، ولا يُكلّف الله نفساً إلا وُسعها ، فقد يُجزئ من بعضهم أحياناً ذكر الرواية كما وردتْ من غير تعليق ، وقد لاتقنع من بعض المحقّقين الكبار إلا بحلّ أعقد المشكلات .

ثم إن الشرح شرحان : مُوْجَز ومُسْهَب ، وخير الشرح ما كان تكملةً لعمل المحقّق في أداء النصّ وإيضاحه . أما الشرح الآخر الذي يبدأ فيه الشارح من حيث انتهى المصنّف ؛ ليتوسّع في بسط المعاني وتقليب وجوه الكلام فمحلُّه كتب خاصة بالشروح .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

ولا بدّ أيضاً من تحقيق التوازن في التعليق على النصّ ، فلا يطغى التوضيح على التصحيح ، ولا يستحيل كتاب التاريخ مثلاً مُسْنَداً في الحديث ، فإن لكل كتابٍ بناءً خاصاً وكياناً مستقلاً ، وخير التحقيق ما التقى فيه عمل المصنّف والمحقّق في جهدٍ متكامل وتواصل وثيق لرفع قواعد البناء العلمي القويم .

والآن ، بعد كل ما مضى من الحديث عن آفاق التحقيق الرحيبة ، قد نعود إلى السؤال المطروح آنفاً[٣١] : هل للتحقيق غايةٌ تقف مَدَّهُ عند حدٍّ محدود ؟ فيتراءى لنا الجواب حاضراً : هل للإتقان غايةٌ أو حدود ؟!

٧ ـ التحقيق والرواية :

إن ما يُسمّى اليوم تحقيقاً ليس إلا استمراراً للرواية القديمة في إهابٍ جديد ، وقد يبدو هذا الأمر من الوضوح بدرجةٍ لايحتاج معها إلى دليلٍ أو برهان .

صحيح أن التلقي فيه مبنيّ على « الوجادة » ـ وهي أن يجد المرء حديثاً أو كتاباً بخط شخصٍ بإسناده ـ والوجادة ليست من باب الرواية ، وإنما هي حكاية عمّا وجده في الكتاب . لكنّ العمل بها مع ذلك معروف منذ أمدٍ بعيد ؛ قال ابن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٢ هـ ـ أي منذ سبعمائة وستين سنة ـ[٣٢] :

---

(٣١) انظر ما مضى (ص ٢٨١) .

(٣٢) مقدمة ابن الصلاح (ط دمشق) : ص ٨٧ ، وعنه الباعث الحثيث (الطبعة الثانية) : ص١٢٨ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

« وقطع بعض المحقّقين من أصحابه ـ يعني الشافعي ـ بوجوب العمل بها ـ يعني الوجادة ـ عند حصول الثقة به . وهذا هو الذي لا يتّجه غيره في الأعصار المتأخرة ، لتعذّر شروط الرواية في هذا الزمان » .

قال ابن كثير مُعقّباً : « يعني فلم يبق إلا مجرَّد وِجادات »

قلت : ولعل شيوع السماع بالإفادة عند المحدّثين[٣٣] ، وهو أن يسمع المفيد الأصول ، ويكتبها بخط يده ويضبطها ويقابلها ، ثم يبذلها للمستفيد الذي كان سماعه ـ بسبب صغر السنّ في معظم الأحيان ـ خِلْواً من كتاب ، وبذلك يكبر المستفيد وقد حاز الأسانيد العالية وتفرّد برواية الدواوين الحديثية الضخمة . لعل في شيوع هذا اللون من السماع منذ القرن الرابع للهجرة ما يكشف عن القيمة الكبرى للكتب المصحَّحة المُوَثَّقة التي أصبحت عمدة السماع والرواية ، حتى آلَ الأمرُ إلى مجرّد وِجادات ؛ على حدّ تعبير الحافظ ابن كثير .

حتى الإجازة ـ وهي من أنواع الرواية ـ ليست عند التحقيق أكثر من وِجادةٍ بإذن . قال أحمد محمد شاكر رحمه الله[٣٤] : « والوِجادة الجيّدة التي يطمئنّ إليها قلب الناظر ، لا تقلّ في الثقة عن الإجازة بأنواعها ، لأن الإجازة ـ على حقيقتها ـ إنما هي وِجادة معها إذنٌ من الشيخ بالرواية ، ولن تجد في هذه الأزمان مَن يروي شيئاً من الكتب بالسماع ، إنما هي إجازاتٌ كلّها ، إلا فيما ندر .

---

(٣٣) سبق لي بحث عن السماع بالإفادة عند المحدّثين ؛ نشرتُه في مجلة المجمع بدمشق (المجلد ٥٠/ج٣/ص ٦٣٨ وما بعدها) .

(٣٤) الباعث الحثيث (الطبعة الثانية) : ص١٣١ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

قال : والكتب الأصول الأمهّات ـ في السُنّة وغيرها ـ تواترتْ روايتُها إلى مؤلفيها بالوِجادة ، ومختلف الأصول العتيقة الخطّية الموثوق بها ، ولا يتشكّك في هذا إلا غافلٌ عن دقّة المعنى في الرواية والوِجادة ، أو مُتعنِّتٌ لاتُقنعه حجّة »

فإذا كان الأمر كذلك ، فما الشروط التي تصحّ بها الرواية بالوِجادة ؟ لقد اشترطوا لذلك شرطين أساسيّين ؛ هما : الثقة بصحة النسبة أولاً ، ثم الثقة بصحة النسخة ثانياً . فلا تصح الوِجادة إلا بأن يثق القارئ « بأن الكتاب الذي ينقل منه ثابت النسبة إلى مؤلّفه »[٣٥] ، ولاتصح كذلك إلا بصحة النسخة المنقول عنها . قال ابن الصلاح في المقدمة[٣٦] : « وإذا أراد أن ينقل من كتابٍ منسوبٍ إلى مصنّف فلا يقلْ : قال فلان كذا وكذا ، إلا إذا وثق بصحة النسخة ، بأن قابلها هو أو ثقةٌ غيره بأصول متعدّدة »

قلت : وهذا ما يُسمّى في قواعد التحقيق اليوم : « توثيق النصّ نسبةً ومادّة[٣٧] »

وبعد ؛ فإن أحلى تعبيرٍ عن الرجوع بالرواية اليوم إلى نهج السلف الصالح ، مع البعد عن الدعوى العريضة في كلمة التحقيق ، هو ما أثبتهُ العلاّمة الأستاذ محمود محمد شاكر حفظه الله تحت عنوان « طبقات فحول الشعراء » لمحمد بن سلاّم الجُمحي ؛ إذ كتب : « قرأه وشرحه » . فالقراءة

---

(٣٥) المصدر السابق : ص١٣٠ .

(٣٦) مقدمة ابن الصلاح (طـ دمشق) : ص٨٧ .

(٣٧) مقررات لجنة وضع مشروع أُسس تحقيق التراث العربي ومناهجه (بغداد ١٩٨٠ م) : ص٦ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

خير تعبيرٍ عن الصدق في تحمّل العلم ؛ إذ قرأه لنفسه أولاً . ثم هي خير تعبيرٍ عن الصدق في نشره ؛ إذ قرأه للناس آخراً . ثم قام بشرحه ؛ وهو من تمام العمل في النشر كما قدّمنا . ولعلها أن تكون سُنّةً حسنة ؛ له أجرُها وأجرُ مَنِ عمل بها ؛ إنْ شاء الله .

٨ ـ صفات المحقق :

ليس التحقيق أمراً هيّناً فيغدو نُهزة المُختلس ، إنه عند المكابدة أشَقُّ على النفس من تصنيف كتاب جديد ، وهو ما فرض على المشتغل في هذا المجال شروطاً لابدّ من توفّرها فيه ليستقيم له عمله . هذه الصفات بعضها علمي والآخر خُلقي ، لكنّ التوكيد على الجانب الخُلقي لازمٌ قبل كل شيء ؛ لأن العمل العلمي في جوهره عمل أخلاقي .

أبرزُ هذه الصفات : الأمانة والصبر . إن الأمانة في أداء النصّ صحيحاً بلا تزيّد أو نقصان تقتضي المحقق سخاءً بالجهد والوقت ، وصبراً على العمل بلا حساب .

أما المؤهلات العلمية فهي التمكّن من العلم الذي يخوض غماره ، والخبرة بالعمل الذي يمارسه ، وحُسن الفهم لما يقرؤه .

ولقد أجملَ أبو حاتم بن حِبّان هذه المعاني بألطف عبارة ـ حين ذكر شروط الاحتجاج برواية الراوي ؛ في مقدمة المسند الصحيح ـ فكان منها[٣٨] : « الصدق في الحديث ، والعقل بما يُحدّث ، والعلم بما يُحيل من معاني مايروي »

---

(٣٨) صحيح ابن حِبّان : ١/١١٢ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

٩ ـ المحقِّق والمصنِّف :

إن استحكام الصلة ما بين صاحب الأثر والراوية عنه شرطٌ أساسي للثقة بصحة الرواية ، ولهذا كان التلقي المباشر عن أصحاب الآثار عمدةً في الرواية عنهم . أما اليوم وقد انقطعتْ أسباب الرواية المعروفة وأصبح ما يُنشر من كتب التراث مجرّد وجادات ، فقد غدَتْ معايشة المصنّف في الأثر الذي خلّفه هي البديل الحقيقي للتلقي المباشر عنه . على أن هذه المعايشة تتطلب أشياء وأشياء :

إنها تتطلّب من المحقق أولاً فكراً منسجماً مع فكر المصنّف ، ومعرفةً قريبةً من معرفته ، أو على الأقلّ إدراكاً واعياً لأفكار المصنّف وآرائه .

ثم إنها تقتضي المحقق أن ينطلق من بداية العمل ليعايش المصنّف نفسه ، لا أن يتخاذل ليعايش النُسخ ، وربما كان بعضها ضعيف الصلة بالمصنّف ،.وربما كان بعضها عائقاً دونه .

ثم إنها تستوجب التتبّع الدقيق لمنهج المصنّف في عمله : في نقله واختصاره ، في اختياره وردّه ، في تفرّده ومتابعته .

بذلك كلّه يغدو المحقّق وثيق الصلة بالمصنّف ، مُحسناً للفهم عنه ، قادراً على مواصلته ، صادقاً في أداء عبارته ، مُبِيْناً في شرح إشارته ، وكأنما ينطق بلسانه ، ويترجم عن فكره بين الناس .

١٠ ـ المحقِّق ومصادر الكتاب :

معرفة مصادر الكتاب ليست لازمةً للمقابلة فحسب ، ولا هي ضرورية للتثبت من النص فقط . إنها معرفةٌ بحقيقة الكتاب كلّه : بعناصر بنائه ، بمنهج المؤلف فيه .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

بل إن الخبرة بالمصادر يجب أن تتجاوز الكتاب المحقَّق إلى ينابيع العلم الذي يتصل به الكتاب ، فعلى المحقِّق أن يكون على بيِّنةٍ من مصادر العلم الذي يعمل فيه بصورةٍ عامة ، قبل أن يتفحّص مصادر الكتاب بخاصة ؛ وهذا مثال : إن بحثاً في « رواة المغازي والسيَر عن محمد بن إسحاق »[٣٩] قد أفدتُ منه كثيراً في التعرّف إلى موارد ابن عساكر في المغازي بخاصة ، كما يمكن أن يُفيد في الوقت نفسه في الكشف عن موارد سائر المصنّفين في هذا المجال . وكذلك نرى أن الخبرة بمنابع الأخبار ومساربها تمهّد السبيل أمام المحقّق ليعرف ماذا أفاد منها المصنّف ؟ وكيف أفاد ؟

وبهذه المناسبة قد يحسن التنبيه إلى جملة أمور :

أولاً : يُلاحَظ على الكثرة الكاثرة من كتب مؤرخينا غلبة الجمع مع قلّة التحقيق . صحيحٌ أن القاعدة المشهورة عند المحدّثين ـ ومعظم المحدّثين مؤرّخون ـ تقول : « قَمِّشْ ثم فَتِّشْ » ، لكنّ نفراً غير قليلٍ من المؤرّخين قد وقفوا عند حدود التقميش ، وألقَوْا على غيرهم أعباء التفتيش . وقد يلفتُ النظرَ إلى ذلك إشارات « التضبيب أو التمريض » التي يلحظها القارئ في أثناء تلك الكتب بين السطور ، وقد تأتي أحياناً من غير تصحيح . ثم هناك أمثلة أخرى أكتفي منها بهذا المثال :

جمع أبو زكريا يحيى بن مَنْدَه (ت ٥١١) جزءاً في ترجمة الإمام أبي القاسم الطبراني[٤٠] ، فأورد في أثنائه ثَبَتاً بأسماء مصنّفات

---

(٣٩) بحث كنتُ نشرتُه في مجلة المجمع بدمشق (المجلد ٥٦/ج٢/ص٥٣٣ ـ ٦٠٩) .

(٤٠) فرغتُ من تحقيقه بحمد الله ؛ وأرجو الله أن يُيسّر نشره عمّا قريب .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

الطبراني ، ويبدو من مراجعة هذا الثَبَت أن جامعه اقتصر فيه على سرد الأسماء من غير توضيح أو تصحيح ، حتى إن بعضها مُكرَّر وبعضها مُحرَّف . جاء الذهبي فنقل بعضاً من ذاك الثَبَت في ترجمته للطبراني في سير أعلام النبلاء ، ولم يُكلّف نفسه هو الآخر إضافة أي توضيح أو تصحيح .

فهذا ما يفرض على المحقّقين اليوم متابعة البحث والتدقيق في النصوص المنقولة ، وقد يُعينهم على ذلك اتساع دائرة المنشور من التراث ، وتوفّر الوسائل المُعينة على الانتفاع بالمخطوطات ، وكم ترك الأول للآخر !

ثانياً : على المحقّق ـ في أثناء المعارضة بالمصدر المنقول منه ـ انتقاء أوثق النُسخ من ذاك المصدر ، فليست كل نسخةٍ من كتابٍ تصلح للمقابلة ؛ وبخاصة الطبعات السقيمة من تلك الكتب .

ثالثاً : ثم إن على المحقّق أيضاً الانتباه إلى التفاوت الذي قد يقع بين النُسخ تبعاً لاختلاف الطُرق إلى المؤلف ، فقد تختلف النسخة التي بين يدي المحقّق عن النسخة التي نَقَلَ عنها المصنّف باختلاف الإسناد إلى مؤلف ذاك المصدر ، وهذا ما يجب أن يكون في الحسبان .

١١ ـ درس النُسخ :

درس النُسخ باب واسع ، لستُ الآن بصدد بحثه بصورة شاملة فتلك قصةٌ تطول ، إنما أودّ أن أقصر الكلام فيه على جانب هامّ منه فيما أعتقد ، وهو الدلائل الباطنة في تناسب النسخ ، فأعرض باختصار ما أفادتنيه

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

التجربة في هذا المجال ، ذلك لأن تاريخ ابن عساكر بمجلداته الكثيرة ونُسخه المتعدّدة ، بل القطع المتناثرة من نُسخه في أرجاء العالم ، تجعل منه أكبر معرض لهذا المشكل فيما علمت :

ولقد سبق برغستراسر إلى الحديث عن الدلائل الباطنة في تناسب النُسخ[٤١] ، فذكر بعض الأمثلة عن الإخلال والسَّقْط ، والتقديم والتأخير ، والأخطاء والتلفيق ، لكنّ الأمر قد يبدو أكثر تعقيداً ممّا ذكر برغستراسر ؛ وهذا البيان :

أولاً : من المفروض حين توجد النسخة الأمّ من الكتاب ـ أو من أحد أجزائه إذا كان كبيراً ـ أن تنقل سائر النُسخ عنها ؛ إما مباشرةً أو بالتسلسل فيما بينها . لكنني رأيتُ في بعض الأجزاء من تاريخ ابن عساكر أمراً مختلفاً ؛ إذ انعزلت النسخة الأمّ التي كتبها القاسم بن عساكر على حِدَةٍ ، على حين تبعتْ سائر النُسخ نسخة الحافظ البَرْزالي ، وهي فرع من الأصل . ولقد بدا هذا الأمر واضحاً في حواشي الجزء المطبوع وفيه تراجم « عاصم ـ عائذ » ، إذ سحبتْ « ب » ـ وهي رمز نسخة البرزالي ـ سائر الرموز خلفها ، وتردّدت بكثرة عبارة : « كذا في صل ـ يعني النسخة الأمّ ـ وفي باقي الأصول .. » . وقد ازدادت هذه الظاهرة رسوخاً بتأييد أجزاء أخرى من التاريخ لها .

ولعل المقارنة بين نسختَيْ القاسم والبَرْزالي تبيّن أسباب هذا الإعراض : نسخة القاسم ظاهرة الصعوبة ، فهي خالية من النقط إلا لِماماً ، وخط القاسم فيها رديء ، وهوامش الصفحات تعجّ

(٤١) محاضرات برغستراسر : ٢٢ ـ ٢٦ .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

بالملحقات المرصوصة رصّاً . على حين تجد نسخة البرزالي واضحة الإعجام والشكل ، حسنة الخطّ ، وقد نزلتْ فيها الملحقات في أماكنها المناسبة . هذا بالإضافة إلى أن البرزالي قد عارض نسخته بالأصل ، وقرأها في مجالس السماع في المسجد الجامع بدمشق على بعض أصحاب المصنّف نفسه ، مما جعل ضبطه للنصّ محكماً موثوقاً . وكذلك أصبحت النسختان أشبه شيء بالمسودّة والمبيضّة ، وغدتْ نسخة البَرْزالي أمّاً من دون أمّها ، فتبعتها النُسخ التالية .

ثانياً : ومن الدلائل اللطيفة في الكشف عن الأصل والفرع في بعض النُسخ ، ما قد يظهر فيها من وهم ناسخ الفرع في قراءة خط ناسخ الأصل ، بسبب خصائص مُعيّنة في خط ناسخ الأصل . والمثال على ذلك ما ظهر من توافق أربع نُسخ من تاريخ ابن عساكر ـ في بعض الأجزاء ـ في أخطاء منشؤها سوء فهم خط البرزالي المَغربي ، فهو يرسم الكاف قريبة جداً من الطاء ؛ بهذا الشكل « لـ » فكان أن أجمعتْ تلك النسخ ـ في بعض المواضع ـ على رسم الطاء في موضع الكاف ، والمثال على ذلك ما ورد في الجزء المذكور آنفاً ؛ ففيه هذه العبارة : « إن أخاك يحكّها من المصحف » ـ يعني المعوّذتين ـ تحرّفتْ في تلك النُسخ إلى هذه الكلمات المبهمة : « إن أحاط يحطها من المصحف[٤٢] »

على أن الطريف في الأمر أن يتكرر الغلط عينه بعد قليل فلا يُنتبه إليه ولا يُستدرك ؛ إذ ورد في الصفحة التالية قوله : « حَطّ في نفسي أو صدري مسحٌ على الخُفّين بعد الغائط والبول[٤٣] »

(٤٢) تاريخ مدينة دمشق : جزء « عاصم ـ عائذ » ص ٤/س١١ و ٢١ .

(٤٣) المصدر السابق : ص ٥/س٢٢

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

والصواب : حَكَّ ، أي تخالجَ ، ومنه الحديث : « البِرُّ حُسْنُ الخُلُق ، والإثمُ ماحَكَّ في نفسك وكرهتَ أن يطّلع عليه الناس[٤٤] »

هذا إلى جملة أخطاء من هذا النوع : كتبديل الفاء بالباء ، والقاف بالفاء ؛ لأن البرزالي يضع النقطة تحت الفاء ، ويضع نقطةً واحدة فوق القاف ، على طريقة الرسم المغربي ؛ فتنقلب الفاء عنده لتصبح باءً في النُسخ التابعة ، وهكذا .

ثالثاً : وقد يبدو دقيقاً أحياناً تعليل التوافق والتعارض في النُسخ بآنٍ واحد ؛ من ذلك ماظهر في جزءٍ قريب من المذكور أولاً ، إذ وقع سَقْطٌ ـ بمقدار ورقة ـ في موضعين منه ، فاختلفتْ بداية السقط ونهايته في تلك النُسخ عمّا في نسخة البرزالي[٤٥] ، ممّا يُثبت أن أصل تلك النُسخ التابعة مُباين لنسخة البرزالي . فإذا ماأضفنا إلى ذلك ماثبتَ لنا آنفاً من تبعية تلك النُسخ لخط البرزالي في الوقت نفسه ، كان الاستنتاج المفروض هو أن تلك النُسخ قد نقلتْ من فرعٍ على نسخة البرزالي ، فهذا هو التفسير المناسب لتوافق النُسخ فيما بينها من جهة ، وتعارضها مع الأصل من جهة ثانية .

رابعاً : ولا ريب في أن من دلائل تفرّع نسخة حديثة من أخرى قديمة ثبوت التوافق بين النسختين في الخرم والسقط والبياض . لكنْ قد يكون البياض مختلفاً بعض الاختلاف ، وهو مع ذلك دليلٌ على التفرع برغم الاختلاف ؛ ذلك حين يكون البياض في النسخة الأصل ناشئاً من تَحاتِّ الورق أو من الأَرَضة ، فهو يتّسع في ذلك

(٤٤) أساس البلاغة ، والنهاية في غريب الحديث ، واللسان (حكك) .

(٤٥) انظر (الحاشية الرابعة/ص٢٢ ، ثم الحاشية الأولى/ص١٠١) من الجزء المطبوع ؛ وفيه تراجم « عبد الله بن جابر ـ عبد الله بن زيد » .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

الموضع بمرور الزمن ، على حين هو ثابت في النسخة الفرع على الشكل الذي كان عليه حين النقل . والمثال على ذلك نسخة البرزالي ونسخة « ييل » من تاريخ ابن عساكر .

فقد كشفت المقارنة بين أحد أجزاء نسخة البرزالي وأحد أجزاء نسخة « ييل » أن نسخة البرزالي هي الأصل المباشر لنسخة « ييل » في ذلك الجزء ، ثبتَ في الفرع صورة ما في الأصل بكل جزئياتها إلا في المواضع التي ذكرنا ؛ ذلك لأن ناسخ نسخة « ييل » كان يُلاحق البياض في نسخة البرزالي فينقل ما استطاع قراءته من حواشي البياض . وحين المقارنة بين مُصوَّرتَيْ النسختين تَبَيَّنَ بعضُ الفروق في تلك المواضع ، وأن بعض الكلمات التي ثبتتْ في نسخة « ييل » سقطتْ من نسخة البرزالي ، والسبب في ذلك هو أن آثار الأَرَضة قد اتّسعتْ في نسخة البرزالي خلال (٢٧١) سنةً ، وهي المدة الواقعة ما بين نَسخْ نسخة « ييل » في سنة (١٠٩٥ هـ) وتصوير نسخة البرزالي في سنة (١٣٦٦ هـ) ، فكان الفرق في البياض بين النسختين ـ في تلك المواضع ـ دليلاً على التبعية من جهة ، وعلى التلف الذي حاق بالأصل من جهة ثانية .

هذا غيضٌ من فيض من حديث النُسخ ومعاني اتفاقها وافتراقها ، نودُّ أن لاندعه قبل التنبيه إلى وجوب التأنّي في الدرس ، والتريُّث في إصدار الأحكام . أقول هذا وبين يديّ مثال قريب ؛ إنه :

« تاريخ الإسلام وليس سير أعلام النبلاء . شعيب »

بهذه اللهجة الجازمة حكم الأستاذ شعيب الأرنؤوط ـ المشرف على تحقيق كتاب السيَر ـ على جزءٍ من الكتاب المذكور أنه ليس من

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الكتاب ، فأثبتَ هذه العبارة على الغلاف الداخلي للمجلد الثامن عشر من سير أعلام النبلاء - مصوّرة المجمع بدمشق - فأسقط بالتالي ذكر هذا المجلد من مقدمة التحقيق[٤٦] ، وهو بلا ريب قطعة من كتاب السير ، سأحاول وصفها في الموضع المناسب من البحث إن شاء الله .

وأعجبُ من ذا أن يستغرق وصف نسختين من نُسخ الكتاب ؛ وهما نسخة الهند ، ومصوّرة المجمع بدمشق بضعة أسطر فحسب[٤٧] ، بل لاتكاد ترى في وصف النُسخ أثراً لما كنّا بصدد الحديث عنه من تناسب النُسخ وصلة ما بين الواحدة والأخرى ، وأخشى أن يكون التعجّل باعثاً للمزيد من مثل هذه الأحكام ، وحافزاً على التخفّف واطّراح مالا ينبغي اطّراحه من تكاليف العمل وأسبابه .

وقد يسأل سائل : ماجدوى الفرع مع وجود الأصل ؟ وما فائدة النُسخ الضعيفة إلى جانب النُسخ القيّمة ؟ الحقّ أنه لايجوز اطراح النُسخ مهما كانت الأسباب ، فقد يحتفظ الفرع بما بليَ من الأصل أو ضاع منه ، وقد تُقدِّمُ النُسخ باجتماعها في موضع وافتراقها في آخر مفاتيح احتمالات أو حلاً لمشكلات ، أو على الأقلّ تُفسح المجال أمام المحقّق لاختيار القراءة المناسبة حيثما احتمل الرسم أكثر من قراءة .

وبعد ؛ ما زال في النفس من حديث النُسخ بقيةٌ للقول : يجب أن يكون نظر المحقق إلى النُسخ حصيفاً ؛ يعرف نسب كل نسخة قدر استطاعته ، ويعرف خصائص كلٍّ منها ومزاياها وعيوبها ، وأن يتيقّظ لما

---

(٤٦) سير أعلام النبلاء (ط مؤسسة الرسالة) ج١/ص١٥٤ من المقدمة .

(٤٧) أودّ التنبيه بهذه المناسبة إلى بحث مفصّل عن نُسخ تاريخ ابن عساكر قدتوفّرتْ أسبابه لديّ وأسأل الله العون على اكتماله ونشره .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

في النُسخ ـ والأمّ منها بخاصة ـ من إشارات التضبيب والتصحيح والتقديم والتأخير والتجزئة والمقابلة ، فيكون شديد الحساسية بها والتأثّر لها .

ثم إن على المحقق أن يتعرّف نهج كل ناسخ ومقدار كفايته العلمية ، فيعرف مقدار ضبطه في الأداء وعيوبه في الوقت نفسه . فمثلاً البرزالي ـ صاحب النسخة المعروفة من تاريخ ابن عساكر ـ ناسخ من الطراز الأول ضابط مُتْقِن ، لكنه يُدركه التعب أحياناً فتتوالى غلطاته تباعاً ، حتى رأيتُ له مرةً ثلاث غلطات في صفحة واحدة . وناسخ نسخة الظاهرية الثانية من التاريخ المذكور ـ نسخة أسعد باشا العظم ـ على شيءٍ من ثقافة ، يُحسن القراءة أحياناً فيُصلح غلط الأصل الذي نقل منه .

ولعل أبرز ما يجب الاهتمام به بعد ذلك هو درس خطوط الناسخين[٤٨] ؛ وبخاصة ناسخ النسخة الأمّ . فإذا ما استطاع المحقق أن يعرف قواعد الإملاء في رسم كل ناسخ ، وأن يفهم مصطلح كلٍّ منهم وإشاراته ، أمكنه حينذاك أن يقرأ بدقّة ، وأن يكون على ثقةٍ من

---

(٤٨) ولقد سبق الأستاذ الدكتور شاكر الفحام إلى الحديث عن درس خطوط الناسخين في بحوثه القيّمة حول ديوان بشار بن بُرد ، ومن تمام الفائدة بهذه المناسبة أن نورد عبارته بنصّها ؛ قال :

« إنّ لكل ناسخٍ طريقةً في الكتابة والخط يحسنُ بالمحقق أن يُطيل تأمُّلها ؛ ليخرج من إلفه إلى إلفها ، يعتادها ويقرأ طبق رسمها ، بعد أن يتهدّى إلى النهج الذي التزمه الناسخ في تصوير الحروف ، ووضع النَقط والشكل ، وكتابة الهمزة والألف ، وما يتصل بذلك كلّه . فإذا فعل ذلك خطا بقدمٍ ثابتة الخطوة الأولى في طريق التحقيق . »

(انظر : وقفة مع ديوان بشار ، ثم جملة ملاحظ تتناول نص ديوان بشار ـ في مجلة المجمع بدمشق : المجلد ٥٤/ج١/ ص٧٢ ، ثم المجلد ٥٦/ج٣/ص٦٤٠)

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

قراءته . ولعل أفضل الوسائل لإدراك هذا المطلب هو صنع فهرس صغير لتحديد المظاهر المتميّزة في رسوم النسّاخ ؛ وبخاصةٍ ناسخ النسخة الأمّ . وقد اصطنعتُ لنفسي فهرساً من هذا النوع ، سجّلتُ فيه مصطلح البرزالي في الرسم وقواعد إملائه ، فتمكنتُ بإذن الله من قراءة خطه المغربي قراءةً صحيحة ، وتمييز إشاراته في الإهمال والإعجام والشكل ، بل إن درس خط البرزالي أضاء السبيل لفهم بعض أخطاء النُسخ المتفرّعة عن نسخته كما مرَّ آنفاً .

وكذلك نرى أن درس النُسخ يجعل المحقّق على بيِّنةٍ من أمره ، يعرف ما يأخذ من النُسخ وما يَدَع ، ولعله إذا أحسَنَ الأخْذَ أن يُحسن بعد ذلك الأداء .

١٢ ـ التحقيق والآثار :

المخطوطات آثارٌ من الآثار ، ومن هنا اتخذ العمل في التحقيق صبغةً أثريةً في بعض الأحيان .

من ذلك مثلاً ما يظهر في بعض المخطوطات من نزع غلافاتها ، للتخلّص من عبارات الوقف أو التملُّك المثبتة عليها ، بل ربّما زُيِّفتْ بعض العنوانات والتواريخ لتسهيل السرقة والانتحال . يُضاف إلى ذلك ماقد يبدو من تلفيق بعض النُسخ بخطوط غريبة ، أو فشوّ الأرَضة والتحاتّ في الورق ونصول الحبر ، مما يترك آثاراً سيّئة على المخطوطات .

هذه المظاهر وما شاكلها قد تطرح على المحقّق ظنوناً ومشكلات ، مَثَلُ الباحث فيها كمثل صاحب الآثار ، لابدّ له من التنقيب هنا وهناك ، حتى تجتمع لديه الإرهاصات التي تنتهي به إلى الكشوف .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

وبهذه المناسبة أودّ أن أعرض ظاهرةً تلفتُ النظَر مرّتْ بي في تاريخ ابن عساكر ؛ إذ تبيَّنَ في أثناء ترجمة « عبد الله بن جعفر ذي الجناحين » أن ورقةً قد نُزعتْ من نسخة البرزالي ، ونُزع معها الورقة المقابلة من فرع نسخة البرزالي ، الذي كان مصدراً للنُسخ المتأخرة فيما بعد[٤٩] ، بل لحظتُ شيئاً أبعد مدىً من ذلك ؛ إذ سُوِّد أيضاً على السطر المقابل لتلك الورقة من مختصر التاريخ لابن منظور ، مما يكشف عن محاولةٍ منظمة لحذف أخبارٍ بأعيانها من هذا التاريخ ، كما يكشف في الوقت نفسه عن اجتماع النُسخ المذكورة في مكان واحد بحيث استطاعت تلك الجهة تنفيذ رغبتها في تلك النُسخ كلّها .

وإذن لابدّ من السؤال : هل كانت هذه الحادثة فذّةً أو نادرةً في هذا الكتاب ، أو أنها وراء اختفاء أشياء وأشياء من التاريخ الكبير ؟ ثم هل هذا هو السرّ الوحيد في الكتاب ، أو أن ثمّة أسراراً مُحيّرة انطوت عليها بطون المجلدات الثانين ، وقد صارت أضعافاً مضاعفة مع تكاثر نُسخ التاريخ ؟!

١٢ ـ مشكلات القراءة :

مشكلات القراءة كثيرة ومتنوعة ،وهي لكثرتها وتنوعها تخرج عن حدّ القاعدة العامّة ، فلا بدّ من دراسةٍ خاصة لكل حالة خاصة ، تنتهي بالمحقق إلى تصوّر مُعيَّن للمشكلة ، عليه يبني منهجه في حلّ الإشكال . ثم إن المحقّق إزاء المشكلة الواحدة أمام عدة احتمالات ، لابدّ له من أخذها

(٤٩) انظرجزء « عبد الله بن جابر ـ عبد الله بن زيد » ص٢٢/ الحاشية برقم ٤ ، ثم انظر ما مضى (ص٣٠٣) .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

بعين الاعتبار في أثناء المعالجة . وقد يذكّرنا هذا الموقف من المشكلات بما كان أشار إليه « لانسون » في منهج البحث في الأدب وتاريخه إذ قال[٥٠] :

« ليست هناك مناهج تصلح لكل شيء ، وإنما هناك مبادئ عامّة . وفيما عدا ذلك فكلّ مشكلة خاصة لاتُحلّ إلا بمنهجٍ خاصّ يوضع لها ، تبعاً لطبيعة وقائعها ، والصعوبات التي تثيرها »

ولعل أول ما يشغل بال المحقق حين النظر في مشكلةٍ من المشكلات ، هو أن يعرف مصدر الخلل الذي يعالجه ، هل هو تحريف الناسخ ؟ أو سهو المصنّف ؟ أو غلط المورد الذي استقى منه المؤلف ؟ فهو يتتبّع الخطأ من حيث وجده ، وما يزال يرتفع به البحث ، حتى يقف على مصدر الخطأ ، ويكشف الصواب في الوقت نفسه .

ولقد كان المحدّثون سبّاقين إلى هذا اللون من البحث الناقد ، أطلقوا عليه اسم « الاعتبار » في المصطلح ؛ قال أبو حاتم بن حِبّان في مقدمة المسند الصحيح[٥١] :

« وإني أُمثّل للاعتبار مثالاً يُستدرَك به ما وراءه : كأنّا جئنا إلى حمّاد بن سَلَمة ، فرأيناه روى خبراً عن أيوب عن ابن سِيْرين عن أبي هُريرة عن النبي ﷺ ، لم نجد ذلك الخبر عند غيره من أصحاب أيوب . فالذي يلزمنا فيه التوقّف عن جَرْحه ، والاعتبار بما روى غيره من أقرانه . فيجب أن نبدأ فننظر هذا الخبر : هل رواه أصحاب حمّاد عنه ،

---

(٥٠) منهج البحث في الأدب واللغة : لانسون ـ ماييه . ترجمة محمد مندور (ص٥٤)

(٥١) صحيح ابن حِبّان : ج١/١١٧ ـ ١١٨ من المقدمة .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

أو رجلٌ واحد منهم وحده ؟ فإنْ وُجد أصحابُه قد رَوَوْهُ عُلم أنّ هذا قد حدّث به حمّاد ، وإنْ وُجد ذلك من رواية ضعيفٍ عنه ، أُلْزِقَ ذلك بذلك الراوي دونه . فمتى صحّ أنه روى عن أيوب مالم يُتابَعْ عليه ، يجب أن يُتَوَقَّف فيه ولا يُلْزَقَ به الوَهَنُ بل يُنْظَرُ : هل روى أحدٌ هذا الخبر من الثقات عن ابن سِيْرين غير أيوب ؟ فإن وُجد ذلك عُلم أن الخبر له أصلٌ يَرْجع إليه . وإنْ لم يوجد ما وصفنا ؛ نُظر حينئذٍ : هل روى أحدٌ هذا الخبر عن أبي هريرة غيرُ ابن سِيْرين من الثقات ؟ فإنْ وُجد ذلك عُلم أن الخبر له أصل . وإنْ لم يوجد ما قلنا ، نُظر : هل روى أحدٌ هذا الخبر عن النبي ﷺ غيرُ أبي هُريرة ؟ فإنْ وُجد ذلك صحّ أن الخبر له أصلٌ . ومتى عُدِمَ ذلك والخبرُ في نفسه يخالف الأصول الثلاثة ، عُلم أن الخبر موضوعٌ لا شك فيه ، وأن ناقله الذي تفرّد به هو الذي وضعه . هذا حُكم الاعتبار بين النَقَلَةِ في الروايات »

قلت : وهذا التتبُّع المنهجي الدقيق هو ما ينبغي اتباعه أيضاً في الكشف عن علل النصوص ومصادر تلك العلل ، وسأعرض بعض النماذج لتطبيق قاعدة الاعتبار على المشكلات :

المثال الأول : ورد في ترجمة أبي عُبيدة بن الجرّاح ـ في سير أعلام النبلاء :

« أن مُعاذاً سمع رجلاً يقول : لو كان خالد بن الوليد ما كان بالناس دركون ، وذلك في حصر أبي عُبيدة » .

كلمة « دركون » لا معنى لها هنا ؛ فهي مُصحَّفة بلا ريب . فلنرجعْ إذن إلى المصدر الذي نقل منه الذهبي هذا الخبر ـ وهو تاريخ ابن عساكر ـ فنجد فيه التالي :

« لو كان خالد بن الوليد ما كان بالناس ذوكون »

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

وإذا ما بحثنا عن مصدر ابن عساكر في هذا الخبر فإننا نجده في طبقات ابن سعد ؛ ففيها :

« لو كان خالد بن الوليد ما كان بالبأس ذوكون »[٥٢]

وكذلك نرى أن منشأ الخطأ في كتاب السِيَر إنما كان تصحيف الناسخ ، وأن الصواب ماثبتَ في تاريخ ابن عساكر ، وأيّده فيه المصدر الأصلي وهو طبقات ابن سعد .

على أن مطبوعة الطبقات لم تخلُ من خطأ آخر لا علاقة له بالمشكلة التي نحن بصددها ؛ إذ استحالت كلمة « بالناس » إلى « بالبأس » وهو تصحيف ظاهر ، وسنتابع بحث المشكلة عمّا قريب[٥٣] .

المثال الثاني : ورد في ترجمة أبي القاسم الطبراني ـ في سير أعلام النبلاء :

« قال أبو زكريا يحيى بن مَنْدَه : سمعتُ مشايخنا يقولون ، ممن يعتمد عليهم يقولون : أملى أبو القاسم الطبراني حديث عكرمة في الرؤية .. »

والعبارة نفسها في تاريخ الإسلام : « قال أبو زكريا يحيى بن مَنْدَه الحافظ : سمعت مشايخنا يقولون ، ممن يعتمد عليهم : أملى الطبراني حديث عكرمة في الرؤية .. »

---

(٥٢) انظر : سير أعلام النبلاء (مصورة المجمع) مج ٣/ل٦أ/س٥ ، وتاريخ مدينة دمشق (عاصم ـ عائذ) ص ٣٠٧/س١٠ ، وطبقات ابن سعد (ط بيروت) ج٣/ص٤١٤/س٢ .

(٥٣) انظر ما سيأتي (ص ٣١٤) .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

فإذا ما رجعنا إلى جزء ابن مَنْدَه في ترجمة الطبراني(٥٤) وجدناه يقول : « سَمعتُ مشايخنا رحمة الله عليهم يقولون : سمعنا ممن يُعتمد عليهم يقولون : أملى .. »

وإذن فالسبب في هذه المشكلة هو الاختصار المُخِلّ من الذهبي نفسه ؛ إذ سقطتْ كلمة « سمعنا » من مُختصرِه لجزء ابن مَنْدَه ؛ فسقطت بالتالي من السِيَر وتاريخ الإسلام .

المثال الثالث : في ترجمة عبد الله بن سَلاّم ـ في سير أعلام النبلاء :

« عن خَرَشَة بن الحُرّ قال : قدمتُ المدينةَ ، فجلستُ إلى أَشْيِخَةٍ في المسجد »

جمع شيخ على أَشْيِخَة غير صحيح ، والصواب : « شِيْخَة » بكسرٍ فسكون ، أو بكسرٍ ففتح .

فإذا ما رجعنا إلى تاريخ ابن عساكر وجدنا الخبر نفسه ؛ وفيه كلمة « أشيخة » بإثبات الألف . ثم إذا ماارتفعنا إلى المورد الذي استقى منه ابنُ عساكر ـ وهو مسند أحمد ـ وجدناها بإثبات الألف أيضاً . ثم نخرج إلى المصادر الأخرى فنجد الخبر بإسناده في مُسند الكشّي ،

---

(٥٤) قمتُ والحمد لله بتحقيقه ، مع جملة نصوص أخرى في ترجمة الطبراني ، وأرجو الله أن يُيسّر نشرها في كتابٍ مستقلّ . وانظر سير أعلام النبلاء (مصوّرة المجمع بدمشق) ج١٠/ل ١٧٤/ب ، وتاريخ الإسلام (مصوّرة المجمع أيضاً) ل٦٥/ب .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

وسنن ابن ماجة ، والمعجم الكبير للطبراني[٥٥] ، وفيها بإثبات الألف كذلك ، ماعدا سنن ابن مَاجَه ففيها « شيخة » على الصواب .

يُستنتج من ذلك أن الخطأ في السِيَر ليس من الناسخ ولا من الذهبي ، وإنما هو خطأ شائع قبل الذهبي ، يدخل في نطاق ما يُسمَّى « لغة المحدِّثين » ، وقد مرَّ بنا آنفاً أن « لأهل الحديث لغةً ، ولأهل العربيةِ لغةً ، ولغةُ أهل العربية أَقْيَسُ »[٥٦] .

هذه الغلطة مرَّ عليها الأستاذ إبراهيم الأبياري ، ثم الأستاذ شعيب الأرنؤوط[٥٧] ، فأصلحاها في متن الكتاب من غير إشارةٍ في الحاشية إلى ما كان في الأصل ، ولقد كان حريّاً بهما أن يفعلا ، وها قد تبيَّن أنها لم تكن فلتةً من سبق قلمٍ ، أو نادرةً من سهوٍ عارض .

وكذلك يبدو مقدار الفائدة التي يجنيها المحقّق من استعمال « الاعتبار » في حلّ المشكلات التي تواجهه في قراءة النصّ . لكنّ ذلك وحده غير كافٍ ، ولا بدّ من إضافة بعض التنبيهات في هذا الشأن .

---

(٥٥) انظر : سير أعلام النبلاء (ج٣/ل ٢١٠/أ/س١٠) ، وتاريخ ابن عساكر (نسخة ب/مج٧/ل١٥٣ب/س١٥) ، ومسند أحمد ٤٥٢/٥ ، والمنتخب من مسند عبد بن حُميد الكشي (نسخة الظاهرية) ق ٧٣ ، وسنن ابن ماجة ج٢/ص١٢٩١ ، والمعجم الكبير للطبراني (نسخة الظاهرية) ق٢٢٢ .

(٥٦) الكفاية للخطيب البغدادي ٢٨٠ .

(٥٧) سير أعلام النبلاء (ط دار المعارف : ج٢/ص٣٠٢) ، (ط مؤسسة الرسالة : ج٢/ص٤٢١) .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

التنبيه الأول : لا يجوز خلط الروايات بدعوى الإصلاح :

لا حاجة إلى إعادة القول في شأن الرواية وتفاوت الروايات فذلك أمرٌ مفروغ منه ، إنما الخشية من أن ينساق المرء بدافع ما قد يتراءى له من خطأ في النصّ مع الرغبة في إصلاحه إلى تجاوز حدود الروايات والخلط بينها على نحوٍ ما ، والمثال على ذلك ما سلف في النموذج الأول : « لو كان خالد بن الوليد ما كان بالناس دركون »[٥٨] ، إذ انتهى البحث إلى أن هذه العبارة المُحرَّفة في سير أعلام النبلاء ترجع في أصلها إلى رواية ابن سعد في الطبقات ، وأنها وردتْ في الطبقات المطبوعة مُحرَّفةً من جانب آخر ؛ هكذا : « لو كان خالد بن الوليد ما كان بالبأس ذوكون » ، وأن الصواب قد ورد فيما نقله ابن عساكر من طبقات ابن سعد بريئاً من الخطأ في الموضعين ؛ هكذا : « لو كان خالد بن الوليد ما كان بالناس ذوكون »

ومع ذلك فقد ذهب المحقّقون في حلّ الإشكال ـ في السِيَر ـ طرائق قِدَداً . أما الدكتور صلاح الدين المنجّد فقد أثبتَ أولاً عبارة الطبقات المطبوعة : « لو كان خالد بن الوليد ما كان بالبأس ذوكون » ، ثم عاد ـ في تصحيح الجزء الأول من السِيَر ـ فرأى أن الصواب : « ما كان الناس يدوكون » أي يقعون في اختلاطٍ من أمرهم وخصومة وشرّ . وهذه رواية ثانية للخبر ؛ أوردها

(٥٨) انظر ما مضى (ص ٣١١) .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

البخاري في التاريخ الصغير ، ونقلها عنه ابنُ عساكر ، وأشار إليها الذهبي في السير[٥٩] .

وأما الدكتور شوقي ضيف فقد تناول عبارة الطبقات المطبوعة فراح يصبّها في قالب رواية البخاري مُبيِّناً وجه تصحيفها ؛ وكأنه لم يخطر بباله أنها روايتان متمايزتان[٦٠] .

وأما الأستاذ شعيب الأرنؤوط فقد ارتأى للمشكلة حلاً آخر ؛ إذ ارتجل للكلمة المُحرَّفة في السِيَر رسماً جديداً ؛ وهو ما سنتناوله في التنبيه التالي .

وبعد ؛ ليس من شأننا في هذا المقام تصحيح رواية وتخطئة رواية ، ولا من همّنا التماس التأويل لأيٍّ منهما . إنما الغرض التنبيه إلى اجتناب الخلط أو الارتجال في أثناء تصحيح الروايات ـ وقدوتُنا في هذا نهج أسلافنا الأثبات في الحفاظ على لفظ الرواية بدقّة ـ وعلى ذلك فلا مناص

---

(٥٩) انظر سير أعلام النبلاء (ط. دار المعارف) ج١/ص١٠ ، وطبقات ابن سعد (ط. بيروت) ج٣/ص٤١٤ ، ومجلة معهد المخطوطات العربية (مج ٣/ ج١/ص ١٧٧) . ثم انظر التاريخ الصغير للبخاري (ط. الهند : ص٣٢) (ط. القاهرة ٥٨/١) ، وتاريخ مدينة دمشق ؛ جزء (عاصم ـ عايذ) ص٣٠٧/س٣ ، وسير أعلام النبلاء (مصوّرة المجمع بدمشق) مج ٣/ل ٦أ/س٦

وبهذه المناسبة فإن عبارة البخاري في التاريخ الصغير لم تخلُ من شائبة التصحيف أيضاً ؛ فقد أحجم ابن عساكر عن نقل كلمة « يدوكون » وأشار إليها بهذه الصورة : « لو كان خالد بن الوليد ما كان الناس ـ وذكرَ كلمةً » ، على حين صارت هذه الكلمة في النسختين المطبوعتين من التاريخ الصغير : « يدركون » ؛ وهو تصحيف ظاهر .

(٦٠) البحث الأدبي للدكتور شوقي ضيف (ط. ١٩٧٢ م) : ص١٩٨

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

من إثبات رواية الطبقات كما وردتْ في تاريخ ابن عساكر ، وإذا ماكان للمحقّق بعض ريبٍ فيها فلا مانع من البوح به في التعليق بالحاشية .

وبالمناسبة نودّ أن لانَدَع هذا التنبيه قبل أن نختمه باقتراح :

لقد تبيَّنَ من تاريخ ابن عساكر أن ثمة روايةً أخرى لطبقات ابن سعد ـ تختلف عن رواية النسخة المطبوعة ـ هي رواية أبي بكر بن أبي الدنيا عن ابن سعد(٦١) . وتبيّن كذلك أن لمسند أبي يَعْلَى الموصلي روايتين اثنتين : الأولى رواية أبي عمرو بن حمدان(٦٢) عنه ؛ وما تزال نسختها موجودة . والثانية رواية أبي بكر بن المقرىء(٦٣) عنه ؛ ولا نعرف بعدُ شيئاً عن نسختها . ثم ظهر من البحث في رواة المغازي والسِيَر عن محمد بن إسحاق(٦٤) أن ثمة نسخاً كثيرة

(٦١) قد تحسنُ الإشارة هنا إلى أن الذهبي ـ وهو ينقل العبارة الآنفة الذكر ـ إنما كان يختصر ما ورد في تاريخ ابن عساكر ، وأن ابن عساكركان ينقل من طبقات ابن سعد برواية النسخة المطبوعة .

(٦٢) هو المحدّث الثقة أبو عمرو محمد بن أحمد بن حمدان الحيري النيسابوري (٢٨٣ ـ ٣٧٦) ، كان كذلك من القرّاء والنحويين ، وله السماعات الصحيحة والأصول المتقنة . مُتَرْجَم في : سير أعلام النبلاء (مج ١٠/ل ٢٣٦ ـ ٢٣٧) ، وتاريخ سزكين (النسخة المعرَّبة/ط أولى : ١/٥٠٣) وفيه ذكر لمصادر ترجمته .

(٦٣) هو الحافظ الجوّال أبو بكر محمد بن إبراهيم بن على بن عاصم بن المقرئ الأصبهاني (٢٨٥ ـ ٣٨١) ، كان صديق الصاحب بن عَبّاد وخازن كتبه . سمع مالا يُحصى كثرةً ، وصنَّف لنفسه ، وروى كتباً كباراً . مُتَرْجَم في : سير أعلام النبلاء (مج ١٠/ل ٢٤٧ ـ ٢٤٩) ، وتاريخ سزكين (١/٥٠٥) وفيه ذكر لمصادر ترجمته .

(٦٤) بحث كنتُ نشرتُه في مجلة المجمع بدمشق (المجلد ٥٦/ج٣/ص٥٣٣ وما بعدها) .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

منها ؛ تختلف باختلاف رواتها . وقد نُشر بعض تلك الكتب ، فهل أعلنَ المنشورُ منها عن إسناد نسخته بصورةٍ تهيّئ الأذهان ـ أذهان عامّة القراء ـ لانتظار رواياتٍ أخرى ؟

هذا من ناحية ، ومن ناحيةٍ ثانية : فإن المقدّمات التي يكتبها المحقّقون في مطالع الكتب عادةً قد أخّرَتْ ماحقُّه التقديم ؛ ذلك أنك ترى إسناد المخطوطة على الغلاف الخارجي تحت العنوان مباشرةً ، على حين تراجعت أسانيد الرواية في النُسخ المطبوعة إلى مابعد مُقدّمات التحقيق الطويلة ، فأضحت غائبةً وهي حاضرة .

وإذن فلماذا لا يعود الأمر إلى نصابه بإثبات رواية الكتاب تحت العنوان ؛ وعلى الغلاف الداخلي على الأقلّ ؟ لقد آن الأوان ليعرف كل قارىء منذ اللحظة الأولى سند النسخة التي يقرأ ، وبذلك يعود للرواية بعض حقّها من الذكر بإذن الله .

التنبيه الثاني : لايجوز إصلاح التصحيف بمالا يسمح به الرسم :

من المعروف أن معظم التصحيف في الكتب العربية إنما ينشأ من تشابه صور بعض الحروف أو تقارب رسومها ، بحيث تخفى على الناسخ أحياناً فيخطىء في القراءة ، فيكتب غير مافي الأصل . من هنا كان على المحقّق وهو يقوم بردّ المُصحَّف إلى أصله أن يتقيّد بالهيكل العامّ للرسم ، فلا يخرج عن حدوده أو يُغيّر

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

معالمه ، فإنه لو فعل ذلك كان إصلاحه باطلاً وغدا ارتجالاً لرسمٍ جديد لا وجود له في الأصل . والمثال على ذلك العبارة المذكورة في التنبيه الأول : « لو كان خالد بن الوليد ما كان بالناس ذوكون » ، صُحّفتْ في سير أعلام النبلاء فانقلبتْ « ذوكون » إلى « دركون » ، فجاء الأستاذ الأرنؤوط فجعلها « دوك » فازدادت بعداً على بعد[٦٥]

والمثال على ذلك أيضاً ما صنع محقّق المُغني في الضعفاء للذهبي ، إذ وجد اسم « خميس الحَوْزي » مصحّفاً في الميزان ولسانه إلى « خميس الجوزي » ، فجعله « خميس الجَوْني » فزاده بعداً[٦٦]

التنبيه الثالث : لا يجوز التهاون في الضبط اعتماداً على ضبط الآخرين :

قد يظفر المحقّق بنسخةٍ نفيسة مقروءة على المصنِّف أو مُقَابَلَةٍ بأصله ، وقد يظفر بنسخةٍ قيّمة قرأها وضبطها علماء معروفون ، فيدفعه ذلك إلى أن يثق بها ثقةً عظيمة . فإذا ما وجد في تلك النُسخ بعض الكلمات قد ضُبطتْ بالشكل ، وُرسم فوقها « صح » صغيرة ، فعند ذلك لا يُساوره ريبٌ في صحة ذاك الضبط ، ولا يخطر بباله أن يتساءل عنه أو يبحث فيه .

---

(٦٥) سير أعلام النبلاء (ط مؤسسة الرسالة) ١٦/١ .

(٦٦) المغني في الضعفاء (بتحقيق الدكتور نور الدين عتر) ٥٤٨/٢ ، وانظر سؤالات الحافظ السِّلَفي لخميس الحَوْزي (ص٦) .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

لكنّ التحقيق يهدي إلى أمرٍ آخر ، إنه يدعو إلى اجتناب الثقة العمياء بالآخرين وضبطهم مهما كانت الثقة بهم عظيمة ، فهم بشرٌ من البشر ، غير معصومين من الخطأ . وعلى ذلك فلا عبرة بضبطهم أحياناً ، حتى ولا مع توكيده بـ « صح » أحياناً أخرى ، وسأكتفي بعرض نماذج مختارة من تلك الأوهام :

المثال الأول : ما ورد في النسخة الأمّ من سير أعلام النبلاء للذهبي ـ في ترجمة أبي القاسم الطبراني ؛ في ذكر مشيخته : إبراهيم بن محمد بن بزّه الصنعاني[٦٧] . ضُبطتْ كلمة « بزّه » بفتحة فوق الباء وشدّة فوق الزاي وبجانبها « صح » صغيرة . على حين الصواب : « برّه » بالراء المهملة لاغير ، كما في الإكمال لابن ماكولا ٢٥٤/١ ، والمشتبه للذهبي نفسه (ص ٥٦) ، والتبصير لابن حجر ٧٤/١ ، ومراجع أخرى ..

المثال الثاني : ما ورد في المغني للذهبي في ضبط هذا الاسم[٦٨] : « عروَة بن أذنَة ، من رؤوس الخوارج » . ضُبطت كلمة « أَذَنَة » بفتحة فوق الذال ، وأخرى فوق النون ، وفوقها « صح » . مع أن الصواب : « أُدَيَّة » كسُمَيَّة . ثبت ذلك في الاشتقاق ٢١٩ ، وجمهرةالأنساب ٢٢٣ ، والإكمال ٤٨/١ ، واللسان والقاموس (أدي) ، والتبصير ١١/١

(٦٧) سير أعلام النبلاء (نسخة أحمد الثالث) ج١٠/ل١٧٣ب/ السطر الرابع من الأسفل .

(٦٨) المغني في الضعفاء (بتحقيق الدكتور نور الدين عتر) : ج٢/ص٤٣٢/رقم ٤٠٩٣ ، وسأُفرد لهذا الكتاب القيّم مقالاً إن شاء الله .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

المثال الثالث : ما ورد في خلاصة الخزرجي في ضبط هذا الاسم[٦٩] : « عمرو بن هشام الحدّاني : بضم المهملة » . والصواب : « الحرّاني » بفتح الحاء والراء المشدّدة : كما في الجرح والتعديل ٢٦٨/١/٣ ، والتهذيب ١١٣/٨ ، والتقريب .

ثم لاعبرة بسماع أصلٍ على فلان أو فلان من العلماء المعروفين ، فقد غدا بعض السماع ـ عند المتأخرين بخاصة ـ رسوماً خاوية ، عبرَّ الذهبي عن ذلك تعبيراً مؤثّراً إذ قال[٧٠] :

« دعنا من هذا كلّه ، فليس طلب الحديث اليوم على الوضع المتعارف من حيّز طلب العلم ، بل اصطلاحٌ وطلب أسانيد عالية ، وأخذٌ عن شيخٍ لا يعي ، وتسميعٌ لطفلٍ يلعب ولا يفهم ، أو لرضيعٍ يبكي ، أو لفقيهٍ يتحدّث مع خدَن ، أو آخر ينسخ . وفاضلهم مشغول عن الحديث بكتابة الأسماء أو بالنعاس . والقارئ إن كان له مشاركة فليس عنده من الفضيلة أكثر من قراءة ما في الجزء ، سواءٌ تصحّف عليه الاسم ، أو اختلط[٧١] المتن ، أو كان من الموضوعات »

---

(٦٩) خلاصة الخزرجي (ط حلب ١٣٩١ هـ) : ص٢٩٤/رقم١٨ .

(٧٠) سير أعلام النبلاء (مصورة المجمع) : ج٦/ل ٥٥أ ، (ط مؤسسة الرسالة) : ج٧/ص١٦٧ .

(٧١) في الأصل والمطبوعة : « اختبط » وهو تصحيف .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ومن طريف مارأيتُ في هذا الأمر ما سجّله كاتب الطباق بآخر بعض مجلدات السنن للبيهقي ؛قال[٧٢] :

« وسمع هذا المجلّد طائفةٌ كانوا يتحدثون في بعض المجالس حالة السماع منهم ... وسمع هذا المجلّد طائفةٌ كان النوم يعتريهم حالة السماع أحياناً منهم ... »

وبعد ؛ ليس الغرضُ من إيراد ماأوردتُ الانتقاص أو التطاول ؛ فالقوم أجَلُّ في القلب وأملأُ في العين .إنما الغرضُ إيقاظُ همم المحقّقين في أيامنا إلى تحمّل واجباتهم وإتقان أعمالهم ، وأن لا يكونوا عيالاً على الأسلاف وجهودهم ، فمهمّة التحقيق تقتضي اليقظة المستمرّة والبحث الدائب للتثبّت من كل خطوة ؛ وكم ترك الأول للآخر !

وبهذه المناسبة لابدّ من الإشارة أيضاً إلى أن ذاك الضبط وتلك التصحيحات تبقى ثقةً وحجّةً ، مالم تتعارض مع مانصّتْ عليه كتب المشتبه ، أو ثبتتْ صحته بالدلائل الصريحة .

التنبيه الرابع : لا يجوز في القراءة قَصْرُ النظر على موضع الإشكال وحده :

وإنما ينبغي مع ذلك النظر فيما قبله وبعده ؛ ففي ذلك تسديدٌ للقارئ ، وإرشادٌ إلى الوجه الصحيح الذي يتناسب وسياق الكلام .

---

(٧٢) السنن الكبرى للبيهقي : ٣٤٨/٨-٣٤٩

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

والمثال على ذلك : عنوان ترجمة في تاريخ ابن عساكر وردَ على النحو التالي : « عبد الله بن حوالة أبو حوالة ويُقال أبو محمد كذلك كناه أبو حسان الزيادي الأزدي له صحبة » . فالعنوان بهذه الصورة يوحي بأن (الزيادي الأزدي) نعتان مترادفان لأبي حسّان المذكور قبلها ، وهو ما دعا إلى رسمها متصلين في الجزء المطبوع[٧٣] . لكن سائر الترجمة ـ بعد صفحتين ـ أفاد غير ذلك ؛ إذ تكرّر ذكر « عبد الله بن حوالة الأزدي » أكثر من مرة ؛ فتبيّن أن الصواب في نظم العنوان هكذا : « عبد الله بن حوالة ، أبو حوالة . ويُقال أبو محمد ـ كذلك كناه أبو حسان الزيادي ـ الأزدي . له صحبة »

المثال الثاني : عنوان آخر في تهذيب التحبير[٧٤] ورد بهذه الصورة : « أبو بكر بنيمان بن أبي الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن جمانة الهمذاني الجماني من أهل همذان » . سارعت المحققة إلى ضبط نسبته « الجماني » من الأنساب للسمعاني ، فضبطته بضمة فوق الجيم وشدّة فوق

(٧٣) تاريخ مدينة دمشق : « عبد الله بن جابر ـ عبد الله بن زيد » ص : ٢١٦و ٩٩٠

(٧٤) نشرته منيرة ناجي سالم ، في العراق سنة ١٩٧٥ م ، باسم «التحبير في المعجم الكبير » للسمعاني . وهذا العنوان للكتاب المطبوع أكبر من حقيقة أصله المحفوظ في خزانة المكتبة الظاهرية بدمشق . وقد قمتُ بدرس الأصل ثم بالاستدراك على المطبوع في مقالين نُشرا في مجلة المجمع بدمشق (المجلد ٤٨/ج٢/ص٣٧١ـ٣٨٠ ، ثم المجلد ٥٥/ج١/ص١٤٩ـ١٦٣) . وانظر الخطأ المذكور أعلاه في المطبوع (١٤١/١) ،والمقالة الثانية المشار إليها آنفاً .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الميم ، وسجّلت في الحاشية هذا التعليق : « الجُمّاني : هذه النسبة إلى الجُمّة ، يعني بها الشعر الذي في مقدمة الرأس . الأنساب ٣٢٦/٣ » . وفاتَها إمعان النظر في سياق العنوان ، وأن وجود (جمانة) قبل (الجماني) يشير بوضوح إلى أنها نسبة إلى الجدّ . ولو بحثتْ في كتب المشتبه لوجدت اسم جَدِّهِ « جِما نة » بكسر الجيم ، في التبصير ٤٥٣/١ ، وتاج العروس (جمن) ، بل صرّح صاحب التاج بأن « جمانة ككتابة » . وعلى ذلك فهو الجِماني وليس الجُمّاني ، والتعليق باطل .

التنبيه الخامس : لا يجوز الاعتماد في القراءة على المصوّرات فحسب :

شاع في عالم التحقيق اليوم استعمال الرقائق « المِكروفِلْم » والمصوَّرات للنُسخ على نطاقٍ واسع ؛ بحيث غدتْ عمدة المحقّقين في أعمالهم . والحقّ أن هذه المصوّرات قد أدّتْ خدماتٍ جُلَّى للمحقِّقين إذ وضعتْ بين أيديهم كلّ ما يحتاجون إليه من النُسخ الأصلية بأيسر سبيل . لكنها مع ذلك ليست وافيةً بالغرض تماماً ؛ بحيث تُغني عن الحاجة إلى مراجعة الأصل ؛ وذلك لعدّة أسبابٍ ؛ منها :

أولاً ـ إن تفاوت لون الحبر لا يظهر في الصورة :

من المعلوم أن كل ما قد يُحشى بين السطور أو يُضاف من الشكل أو يُكتب في حواشي الصفحات ـ بعد الفراغ من كتابة الأصل بمدّةٍ ـ لابدّ

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

من أن يظهر في الأصل بلونٍ مختلفٍ بعض الاختلاف ؛ بسبب تفاوت ألوان المداد وتباين تاريخ الكتابة . لكنه في الصورة يظهر بلونٍ واحد ، وبذلك تغدو المصوَّرة مُضلِّلةً للمحقِّق أحياناً ؛ إذ تُسدل الستار على التفاوت في الألوان ، فلا يستطيع أن يُميّز ما هو أصيلٌ في النسخة ممّا هو دخيل ، وقد يزداد الأمر تعقيداً حين تكون القرائن الخارجية مضطربةً ، بل إن بعض التفاوت الدقيق لا يمكن الكشف عنه ـ في الأصل نفسه ـ بسهولة .

والمثال على ذلك ما بدا على غلاف مخطوطة الظاهرية من كتاب الضعفاء للجُوْزَجَاني[٧٥] من تعديل ، فقد كان أصل العنوان :

« كتاب أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجُوزجاني في أحوال الرجال »

ثم أُضيف إليه من فوقه : « النصف الثاني من » وأُقحم فيه كلمة « الشجرة » فرُسمتْ بداخل الباء الطويلة من (كتاب)

وزِيد حرف اللام على (أبي) ، فصار العنوان هكذا :

« النصف الثاني من كتاب الشجرة لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزَجاني في أحوال الرجال». ثم كُتب تحت العنوان بحرفٍ دقيق : « أفرده منه السلفي » .

(٧٥) فرغتُ من تحقيقه بحمد الله ؛ وأرجو أن يُيسّر الله نشره عمّا قريب .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

ومن المؤكد أن هذا التعديل قد طرأ على النسخة بعد كتابتها بمدّة ، بدليل أن السماعات الموجودة بآخر النسخة قد خلَت تماماً من ذكر « الشجرة » ومن الإشارة إلى أنه نصف كتاب .

نعم كانت الزيادات المُقحمة على العنوان مرسومةً بحروفٍ أصغر ، لكنها في الصورة تبدو منسجمة مع الأصل تماماً ، وكأنها من تفنّن الناسخ في رسم العنوان .

الشيء الوحيد الذي نَبَّه إلى هذا الإقحام هو تفاوت لون الحبر على الغلاف ما بين الأسود والبنّي الغامق ، بل قد يحتاج كشف هذا التفاوت إلى شيء من التروّي وإمعان النظر ، وكأني بالأستاذ الفاضل كان على عجلةٍ من الأمر إذ سجَّل اسم الكتاب في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية : « الشجرة في أحوال الرجال » ، فشاعت التسمية وتناقلها الآخرون(٧٦) .

ثانياً ـ إن الخطوط الباهتة في الأصل لا تظهر في الصورة ؛ وبذلك يضيع قسمٌ من النصّ الأصلي .

ثالثاً ـ إن الحواشي الدقيقة قد تبدو غامضةً أو مطموسة في الصورة ؛ بسبب صغر حجمها ولزّها بعضها إلى بعض ، وبذلك تصعب قراءتها وقد تتعذّر .

---

(٧٦) انظر : المنتخب من مخطوطات الحديث للأستاذ محمد ناصر الدين الألباني (ص٢٥٠) ، وتاريخ التراث العربي للدكتور فؤاد سزكين (النسخة المعرَّبة/الطبعة الأولى/ص٣٥٢) ، وموارد الخطيب البغدادي للدكتور أكرم العمري (ص٣٢٠) .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

وكذلك نرى أن الاعتماد في القراءة على المصوّرات قد يُوقع في مآزق وأوهام ، ولا غنى للمحقّق عن الرجوع إلى الأصول المخطوطة يستشيرها في حلّ المشكلات .

١٤ ـ الحواشي والتعليقات :

التعليقات معرض جهد المحقِّق ومعيار خبرته وبراعته في الوقت نفسه ، وقد يحسنُ التنبيهُ أولاً إلى أنه لاعبرة بطول التعليقات أو قصرها ، إنما العبرة بفائدتها طالتْ أم قصرتْ ، فمتى اشتملتْ على الفائدة حَسُنَتْ وخَفَّتْ على القارئ ولو بلغتْ سطوراً عدّة ، ومتى عريتْ من الفائدة صارت لغواً ثقيلاً ولو كانت بضع كلمات .

بعد هذه المقدمة الوجيزة نودُّ أن نستعرض بعضاً من العناصر التي تتألف منها التعليقات :

أولاً ـ إثبات فروق النُسخ :

إن إثبات فروق النُسخ لا يتمّ جزافاً من غير قاعدة ، إنه قبل كل شيء مبنيّ على درس النُسخ الذي يُبيّن تناسبها فيما بينها وتسلسل مراتبها ، كما يُحدّد في الوقت نفسه قيمة كل نسخة ونوع العطاء الذي تُقدّمه . وعلى ذلك فموقف المحقّق من إثبات الفروق بين النُسخ يختلف تبعاً لاختلاف قِيَمها وعلاقاتها بعضها ببعض .

ثم إنه محدودٌ بحدود ما يُجدي من الفروق ؛ أي بتقديم وجوه مناسبة لقراءة الأصل ، أما التصحيفات والأخطاء التي تتناثر من أقلام النُسّاخ ؛ فما الفائدة في ذكرها ؟!

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

وهنا تبرز لدينا مسألة القراءة المختارة التي توضع في المتن ، والقراءات الثانوية التي توضع في الحاشية . الحقّ أن القراءة المختارة تكون ـ في معظم الأحيان ـ محدودةً بحدود النسخة المختارة ؛ إذ لا غنىً للمحقّق عن اختيار نسخةٍ يعتمدها في القراءة ما استطاع إلى ذلك سبيلاً .

وسواءٌ اختار المحقّق ـ في الإشكالات التي تعترضه ـ قراءة النسخة المعتمدة لديه ، أم أختار قراءة نسخةٍ أخرى ، فإن عليه تعليل اختياره في الحالين . ثم ينبغي عليه اجتناب التحكّم في الاختيار ، فمن الخير له ـ حين تستعصي المشكلة على الحلّ ، أو حين يكون لديه أدنى ريبٍ في الاختيار ـ أن يُثبت في المتن رسم النسخة المعتمدة ، ويضع في الحاشية رسوم النُسخ الأخرى كما وردتْ ، ويترك الحلّ لجمهرة القرّاء ، وفوق كلّ ذي علمٍ عليم .

ثانياً ـ التخريج والتعريف :

ويجب هنا المبادرة إلى التحذير من الإفراط أو التفريط الذي قد يقع في هذا المجال بخاصة ، فهناك كتبٌ زخرتْ حواشيها بتراجم الأعلام لأدنى مناسبة ، وأخرى خَلَتْ حتى من ضبطها على الأقلّ . وهناك كتبٌ اكتظّت حواشيها بالتخريجات حتى أوشك كتاب التاريخ أن يستحيل مُسْنَداً في الحديث ، وأخرى خَلَتْ تماماً من تلك التخريجات . وقد لا ينقضي عجب القارئ وهو يقارن بين أجزاء من كتابٍ واحد ؛ إذ يجد إفراطاً من جانب يقابله تفريطٌ من جانب آخر(٧٧) . فينبغي إذن أن يجتنب المحقق

(٧٧) انظر مثلاً تاريخ مدينة دمشق : المجلدة العاشرة ، وجزء « عاصم ـ عائذ » . ثم انظر الأجزاء الثلاثة الأولى من سير أعلام النبلاء (طبعة دار المعارف) ، ونظائرها من (طبعة مؤسسة الرسالة) .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

استغلال الحواشي لملئها بالتخريج أو بالتعريف ، كما لا يصحّ في الوقت نفسه أن يضبط بالشكل عَلَماً ـ من المشتبه ـ في المتن ، دون أن يذكر في الحاشية مرجعه في ذاك الضبط.

ثالثاً ـ توثيق النقول :

إن ذكر المصادر التي نقل منها المصنِّف مادّة كتابه ، ومعارضة نقوله بمصادرها الموجودة أمر مفيدٌ جداً في توثيق نصّ الكتاب وتصحيحه ، وهو ما دعا النخبة من محققي التراث اليوم إلى إقرار توصيةٍ خاصة بهذا الشأن(٧٨) .

رابعاً ـ الشرح والنقد :

وإن شرح ما يحتاج إلى شرحٍ من النصّ المحقَّق ، ونقد ما يستوجب النقد من عمل المصنِّف ، أركان أساسية في التحقيق ؛ لا بدّ أن تظهر آثارها في التعليق ، وقد مضى الكلام عليها فيما سلف من البحث(٧٩) .

١٥ ـ النشر بتصوير المخطوطات :

قطعت صناعة التصوير في الوقت الحاضر آماداً بعيدة في معارج الرقي والإتقان ، فانتشرت لذلك طباعة صور المخطوطات انتشاراً واسعاً لم تعهده من قبل ، وامتازت في الوقت نفسه بخصائص فنيّة عالية تجعل المطبوع من تلك المصوَّرات أشبه شيءٍ بالمرآة الصافية تظهر فيها صورة الأصل جليةً بكل ملامحها وتفصيلاتها ، حتى لقد استطاعت بعض دور

(٧٨) انظر تقرير لجنة وضع مشروع أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه (الصادر عن وزارة الثقافة والإعلام في بغداد بتاريخ ٢٠ ـ ١٩٨٠/٥/٢٩ م) : ص١٢

(٧٩) انظر ما مضى (ص ٢٨١ و ٢٩٠) .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

النشر المختصة الحفاظ على الألوان الأصلية في الوثائق والمخطوطات ، بحيث تميّزت ألوانُ الرسم في المصوَّرات تبعاً لامتيازها في المخطوطات ، وهو أمر مفيد في مجال التحقيق لمعرفة المتون الأصلية للنصوص والإضافات اللاحقة بعد حين(٨٠)

وقد يحسنُ التنبيهُ إلى أن التصوير عونٌ على التحقيق ، وليس بديلاً منه أو مُثبِّطاً عنه ؛ ذلك لأنه يضع بين أيدي المحققين كلّ مايحتاجونه من الموارد بصورةٍ تُمكّنهم من استقاء مادتها مباشرةً . وهو كذلك توثيقٌ لسلامة التحقيق ؛ لأن وصول تلك الأصول إلى أيدي الدارسين والمحققين في آنٍ معاً كفيلٌ بإطلاع الأوّلين على حقيقة عمل الآخرين في نشر تلك الأصول .

أما التعلُّل بصعوبة الحرف المخطوط وسهولة الحرف المطبوع فصحيحٌ لكنه قد لايخلو من مبالغة ، بل إن بعضاً من المخطوطات قد كُتب بخطٍّ رائق يفوق بجماله الحرف المطبوع . ثم إن جمهرة المخطوطات ـ إن لم يكن كلُّها ـ من حاجة ذوي الاختصاص في الثقافة ؛ الذين قد عانى بعضهم ؛ وسيُعاني بعضهم الآخر بلا ريب ؛ مصاعب القراءة في المخطوطات .

وخلاصة القول : إن التصوير فيما نرى وسيلة سريعة وأمينة في النشر ؛ إذا ماتوفرّ لها ثلاثة شروط لاغنى عنها وهي : حُسن اختيار المخطوطة ، والتقديم لها بمقدمةٍ وافية ، وتذييلها بالفهارس المناسبة .

---

(٨٠) أُقيم بدمشق من قريب ـ بعناية وزارة الثقافة ؛ وبعونٍ من بعض دور النشر النمساوية ـ معرض للمخطوطات المطبوعة ، نُشر فيه ثلاثون نسخة مختارة من مخطوطات شرقية وغربية ، مطبوعة بصُوَر تحكي الأصل في الحجم والشكل واللون .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ومن حُسن الاختيار أن تكون النسخة فريدةً قديمة ؛ كما في صنيع الأستاذ الدكتور شاكر الفحام في جزءٍ من ديوان الفرزدق[٨١] نشره مُصوَّراً عن مخطوطةٍ في الظاهرية تفردّتْ بعدة مزايا ؛ أبرزُها أنها أقدم مخطوطةٍ وُجدت للديوان ؛ إذ يرجع تاريخ كتابتها إلى سنة (٣٣١) للهجرة أو ماقبلها . وقد شفعهُ بمقدمةٍ ضافية بسط فيها القول في وصف النسخة وبيان مزاياها وخصائص خط كاتبها ؛ مع الإشارة إلى كل مايُمهِّد للدارسين سُبل الإفادة منها .

ومن حُسن الاختيار كذلك أن تكون النسخة تامةً جيّدة الخط مضبوطة ؛ كما في نسخة الظاهرية من « توضيح المشتبه » لابن ناصر الدين الدمشقي[٨٢] ، فالحق أن هذه المخطوطة لا يصحّ أن تُنشر بغير التصوير ؛ ذلك لأن العِلْم الذي تحمله ـ وهو المشتبه في الأسماء والأنساب ـ يتوقف على الضبط قبل كل شيء ، وهذه النسخة غاية في الضبط والإتقان ، فماذا يُفيد نسخُها وطبعُها غير إدخال تحريفاتٍ لابدّ منها في أثناء النسخ أو الطبع ؟ وهو ماينقص من قيمتها ويذهب ببعض فائدتها . ثم إن جمهرة الباحثين حين يرجعون إلى النسخة مُصوَّرةً جديرون بأن يستشعروا ثقةً واطمئناناً بما يقرؤون ، فلا يُخالطهم ريبٌ بأن ثَمّة خطأ أو تصحيفاً فيما ينقلون ويضبطون .

ومن حُسن الاختيار أيضاً أن تكون النسخة وحيدةً صعبة القراءة ؛ كما في مختصر ابن منظور لتاريخ ابن عساكر ؛ فلا يُؤمَنُ على المحقق أن يتعسَّف في قراءته إنْ لم تُسعفه أصول التاريخ نفسه . زد على ذلك أن

---

(٨١) صدر في مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ؛ سنة ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م

(٨٢) نسخة في ثلاثة مجلدات ؛ برقم (تفسير ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٠)

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الحاجة إلى نشر المختصر ماسّة ، بل هو من تمام العمل في الأصل ، ولقد وددتُ لو ظهر مختصر ابن منظور مصوَّراً مقروناً بالفهارس الكافية ، ففي ذلك خير تمهيدٍ لنشر تاريخ ابن عساكر بتقريب مُجمل مادّته من أيدي الباحثين .

والكلام نفسه ينطبق على بعض الأجزاء من التاريخ نفسه[٨٣] ، فإن اختيار بعض القطع النادرة من نُسخه ، وتصويرها مؤيّدةً بالفهارس التي تضع بين أيدي القرّاء مفاتيح فوائدها المنشودة ، سببٌ من جملة الأسباب التي ينبغي التوسّل بها لنشر هذا التاريخ الكبير ذي المجلدات الثمانين بالسرعة الممكنة .

إن فتح باب التصوير للمخطوطات ـ بالشروط المذكورة آنفاً ـ أمر مفيد للناشئين والمتمرّسين معاً في مجالات البحوث والتحقيق . يتعرّف به الناشئون معالجة المخطوطات القديمة ، ويتدرّبون على قراءتها وإلف خطوطها . ويرتاح له الآخرون الذين يرون بحقٍّ أن مُصوَّرةً قد أُحْسِنَ اختيارها وفَهْرَسَتُها أنفعُ بكثيرٍ من كتابٍ زعم ناشره أنه حقّقه ولعله كان قد مَحَقه .

١٦ ـ شروط النشرة العلمية :

قد يتساءل المرء بعد كل ما مضى من قواعد وتنبيهات : هل يمكن للتحقيق في واقع الأمر أن يبلغ الغاية أو يستوفي كلَّ الشروط المطلوبة ؟ والجواب : لا ، لأن الكمال مُتعذّر ، بل يحسن التنبيه إلى أن الإفراط في التدقيق قد يصرف من جهد المحقق ووقته كلّ ثمين دون أن يعود عليه بالفائدة التي يرتجي ، وإن المُنْبَتَّ لا أرضاً قطعَ ولا ظهراً أبقى .

---

(٨٣) قام مجمع اللغة العربية بدمشق بتصوير جزءٍ من تاريخ ابن عساكر ، وثمة أجزاء أخرى جيّدة تستأهل التصوير .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

وقد يتخذ بعضهم من مصاعب التحقيق ذريعةً للدعوة إلى التحلّل من كل القيود فيقعون في الخطأ المقابل ؛ ذلك لأن إخراج كتب التراث محشوّة بالأغلاط العلمية والمطبعية ـ مهما كانت الحجّة المُسوِّغة ـ ما هو في الحقيقة إلا تزييفٌ للتراث ، لأن الغاية من النشر إشاعة الفائدة ، فأين الفائدة في منشورات مُضلِّلة للباحثين ؟!

الحق أن الإتقان أمر نسبيّ ، ولا يُكلّف الله نفساً إلا وُسْعَها . لكنّ ذلك لا يمنع من وضع بعض الشروط التي ينبغي توفرها لتكون النشرة موثوقاً بها ، وسأسرد فيما يلي ـ وبشيء من الاختصار ـ شروطاً ثلاثة للنشرة العلمية ؛ كان أعلنَ عنها برغستراسر ؛ وهي[٨٤] :

الشرط الأول : أن يكون عدد النُسخ التي بُنيت عليها النشرة كافياً بالنسبة إلىٰ عدد النُسخ الخطية التي توجد الآن .

والشرط الثاني : أن يصف الناشر النُسخ التي استخدمها في نشر الكتاب ؛ وصفاً يُمكّن القارئ من مراجعتها وتقدير قيمتها .

والشرط الثالث : أن يقابلها بعناية تامة ؛ ويبيّن بكلامٍ صريح المذاهب المختلفة التي ذهب إليها في اختيار ما اختاره من اختلافات النُسخ . وأن لايُغيِّر أو يُسقط شيئاً من النصّ دون أن يُنبّه القارئ عليه .

كانت تلك شروط برغستراسر ممن يودّ نشر الكتب العربية ؛ لكي تكون النشرة موثوقاً بها . وقد تبدو هذه الشروط ـ مع فائدتها ـ غير كافية ؛ وبخاصة ما تعلّق منها بعمل التحقيق بالذات ؛ إذ إن المقابلة عمل

(٨٤) أصول نقد النصوص ونشر الكتب : ١٢٥

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

آلي ، وقد تكون النُسخ التي حصلت للمحقق فروعاً ثانوية تقاربتْ حظوظُها من التصحيف ، وقد تقع للمحقق نسخة وحيدة بخط المصنّف بلا نقط أو شكل . ثم إن بيان أسباب الاختيار قد يكون مدعاةً للريب في صحة النشرة كلّها إذا كثر الغلط من المحقق باختيار الخطأ على الصواب .

لا بدَّ إذن من معيار دقيق يمكن معه قبول عمل المحقق أو رفضه ، ولقد كان المحدّثون سبّاقين في هذا المجال ومُنصفين في الوقت نفسه حين أقرّوا ترك الرواية عن الراوي إذا أكثرَ الغلط[٨٥] ، وهو ما أفصح عنه الإمام أبو حاتم بن حِبّان بقوله[٨٦] :

« ولا يستحقّ الإنسانُ تَرْكَ روايته حتي يكون منه من الخطاء ما يغلبُ صوابَه ، فإذا فَحُشَ ذلك منه وغَلَبَ على صوابه استحقَّ مجانبةَ روايته »

قلت : وكذلك الأمر بالنسبة للمحقق في زماننا ، يُقْبَلُ عملُه أو يُرَدُّ وفقاً لهذا المعيار الدقيق المُنصف ، وهل التحقيق سوى امتداد للرواية السالفة[٨٧] ؟

مطاع الطرابيشي

للبحث صلة ؛ إنْ شاء الله

---

(٨٥) انظر كتاب المجروحين لابن حِبّان ٧٧/١

(٨٦) صحيح ابن حِبّان ١١٥/١ من المقدمة .

(٨٧) انظر ما مضى : (ص ٢٩٤ وما بعدها) .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net